# تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

# Developing local public facilities to support investment projects

إعداد

الدكتور/ نشأت ادوارد ناشد

وكيل معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات – مصر

**البريد الإلكتروني : Nashaat@oi.edu.eg**

## الملخص

تعد المرافق العامة المحلية خدمات ومنشآت تقدمها الحكومة المحلية للمواطنين في نطاق جغرافي محدد، مثل المدن والبلدات والمناطق الريفية. تهدف هذه المرافق إلى تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحسين جودة الحياة.من المتوقع أن يظهر البحث أن هناك علاقة إيجابية بين تطوير المرافق العامة وجذب الاستثمارات. كما من المتوقع أن يحدد البحث العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه العلاقة، مثل جودة البنية التحتية، التكاليف التشغيلية، والسياسات الحكومية. ويعاني العديد من المناطق من نقص في المرافق العامة الحديثة، مما يحد من قدرتها على جذب الاستثمارات.

المشروعات الاستثمارية محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في المحليات. لدعم هذه المشروعات، تتبنى العديد من الحكومات المحلية مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار، وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين، وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي.

التشريعات الاقتصادية الشاملة والواضحة حجر الزاوية في جذب الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي. فعندما تكون الإجراءات واضحة والمعاملات سهلة، يشجع ذلك المستثمرين على ضخ استثماراتهم في الاقتصاد المحلي.

**الكلمـات المفتاحيـة** :(المرفـق العـام ، المحليـات ، الـدعم ، المشـروعات ، الاستثمار )

## Abstract:

Local public facilities are services and facilities provided by local government to citizens within a specific geographic area, such as cities, towns, and rural areas. These facilities aim to meet the needs of the local community and improve the quality of life. The research is expected to show that there is a positive relationship between the development of public facilities and the attraction of investment.

The research is also expected to identify the key factors that influence this relationship, such as the quality of infrastructure, operating costs, and government policies. Many areas suffer from a lack of modern public facilities, which limits their ability to attract investment. Investment projects are a major driver of economic growth and job creation in localities. To support these projects, many local governments adopt a set of policies and programs that aim to provide an attractive environment for investment, remove obstacles facing investors, and stimulate local economic activity.

Comprehensive and clear economic legislation is the cornerstone of attracting investments and encouraging economic

growth. When procedures are clear and transactions are easy, this encourages investors to invest in the local economy.

**Keywords**: (Public facility - localities - support - projects - investment)

**المقدمة:**

المرافق العامة المحلية كالشرايين الحيوية التي تغذي أي اقتصاد، عاملاً حاسماً في جذب الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي. فمن خلال توفير بيئة عمل مناسبة وخدمات عالية الجودة، تجذب المناطق التي تتمتع ببنية تحتية متطورة الشركات والمستثمرين، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية. على الرغم من الاهتمام البالغ لتطوير المرافق العامة، إلا أن العديد من المناطق تعاني من نقص في هذه المرافق أو قديمة وغير كافية. هذا النقص يؤثر سلباً على جاذبية المنطقة للاستثمار، ويحد من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. لذلك فالموضوع يحتاج إلى فهم أعمق للعلاقة بين تطوير المرافق العامة والنمو الاقتصادي. كما أنه يوفر معلومات قيمة لصناع القرار والمستثمرين لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستثمار في البنية التحتية.

**اهمية البحث :**

تعتبر المرافق العامة المحلية مثل الطرق والبنية التحتية والخدمات الأساسية، حجر الزاوية في أي اقتصاد مزدهر. تلعب هذه المرافق دورًا حاسمًا في جذب الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي. فمن خلال توفير بيئة عمل مناسبة وخدمات عالية الجودة، تجذب المناطق التي تتمتع بمرافق عامة متطورة الشركات والمستثمرين،

مما يؤدي إلى خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية.و تطوير المرافق العامة المحلية هو استثمار طويل الأجل له عوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة. من خلال توفير بيئة عمل مناسبة وجذب الاستثمارات، يمكن للمرافق العامة أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين.

وهناك عناصر هامة في تطوير المرافق العامة كما في البنية التحتية وتشمل الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.والخدمات الأساسية وتشمل التعليم والصحة والإسكان والنقل العام.و استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة المرافق العامة وتقديم خدمات أفضل ومن المؤكد انه يفترض بالتبعية تقديم خدمات جمالية ضمن المشاركات المجتمعية بموجب موافقات وتراخيص يتم منحها من السلطات المحلية .

**الهدف من البحث:**

يهدف تطوير المرافق العامة المحلية بشكل أساسي إلى تهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومناسبة لنمو وتطور المشروعات الاستثمارية .وذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لتشغيل هذه المشروعات بكفاءة وفعالية يتم جذب الاستثمارات و تعزيز النمو الاقتصادي و زيادة تنافسية المنطقة لدعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة ولتحقيق تلك الأهداف هناك آليات لازمة لتحقيقها تتمثل في التخطيط الاستراتيجى الجيد وتوفير حوافز للاستثمار وتعاون بين القطاعين العام والخاص .

**إشكالية البحث :**

من الصعب تحديد علاقة السببية المباشرة بين تطوير المرافق العامة وجذب الاستثمارات، حيث تتأثر القرارات الاستثمارية بعوامل متعددة مثل المناخ الاستثماري، السياسات الحكومية، التوفر المالي بالإضافة إلى صعوبة قياس الأثر مثل تأخر ظهور النتائج الذي قد يستغرق ظهور نتائج تطوير المرافق العامة وقتًا طويلاً، مما يجعل من الصعب قياس أثرها على المدى القصير. وكذلك تعدد المؤشرات لأن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس الأثر، مثل حجم الاستثمارات، معدلات النمو الاقتصادي، فرص العمل، ولكن من الصعب تحديد المؤشر الأكثر دقة وشمولية. على ذلك تدور تساؤلات البحث حول بيان المفاهيم الآتية :

- ماهية المرافق العامة المحلية المستدامة في المحليات
- ماهية العلاقة بين المرافق العامة المحلية والمشروعات الاستثمارية الحديثة .

## منهج البحث:

يستند البحث على منهجين أساسيين هما المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطى بالإضافة إلى أساليب أخرى سائدة مثل الاسلوب التحليلي والتاريخى

## خطة البحث :

تنقسم خطة البحث إلى مبحثين وهما :

- **المبحث الأول :ماهية المرافق العامة المحلية**
- **المبحث الثانى : الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمرافق العامة المحلية .**
- **المبحث الثالث : التخطيط الاستثماري المستدام في الوحدات المحلية .**
- **المبحث الرابع :العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية ومشروعات الاستثمار**

## المبحث الأول

## ماهية المرافق العامة المحلية

**أولا : مفهوم المرافق العامة المحلية :**

هي الخدمات والمرافق التي تقدمها السلطات المحلية (مثل البلديات والمجالس المحلية) بهدف تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحسين جودة الحياة لسكانه. تشمل هذه المرافق مجموعة من الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون يوميًا، مثل الماء والكهرباء والصرف الصحي، وكذلك المرافق التي تدعم النشاط الاجتماعي والثقافي، مثل المدارس والحدائق العامة وهي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المجتمع المحلي في تلبية احتياجاته اليومية من خدمات أساسية وتعليمية وصحية واجتماعية. هذه المرافق تساهم بشكل مباشر في تحسين حياة المواطنين وتعزيز الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية..

**ثانيًا : أنواع المرافق المحلية :**

المرافق المحلية هي الخدمات والبنى التحتية التي تقدمها السلطات المحلية (مثل البلديات أو المجالس المحلية) للسكان بهدف تحسين نوعية حياتهم وتلبية احتياجاتهم اليومية. وتنقسم المرافق المحلية إلى عدة أنواع رئيسية، تبعًا للوظائف والخدمات التي تقدمها. فيما يلي أبرز أنواع المرافق المحلية:

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

**أ- المرافق العامة المحلية غير الاقتصادية :**

**١. المرافق الخدمية الأساسية:**

هي البنية التحتية والخدمات التي لا غنى عنها لحياة الأفراد والمجتمعات. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للأفراد وتساهم في تحسين جودة حياتهم يشهد قطاع المرافق الخدمية الأساسية تطورات مستمرة، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي تشمل المرافق التي تضمن توفير الخدمات الضرورية للسكان بشكل يومي:

- المياه والصرف الصحي :تشمل شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب، وكذلك شبكات الصرف الصحي للتخلص من النفايات السائلة.
- الكهرباء والطاقة :تقديم خدمات الكهرباء والطاقة للمنازل والمرافق العامة.
- الغاز الطبيعي :توزيع الغاز الطبيعي للاستخدام المنزلي والتجاري.
- النقل العام :شبكات النقل الجماعي مثل الحافلات، القطارات، مترو الأنفاق، والتاكسي المحلي، مما يسهل التنقل داخل المدينة أو البلدة.

٢. **المرافق الصحية:**

لها دوراً حاسماً في الحفاظ على صحة وسلامة الأفراد والمجتمعات. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والخدمات التي تهدف إلى توفير الرعاية الصحية الشاملة للأفراد في جميع مراحل حياتهم. تشمل الخدمات الصحية التي تضمن توفير الرعاية الطبية للسكان:

- المستشفيات :تقديم الرعاية الطبية المتخصصة والعلاج في الحالات الطارئة.
- العيادات والمراكز الصحية :توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والفحوصات الطبية الروتينية.
- الصيدليات :توفير الأدوية اللازمة للعلاج.
- خدمات الطوارئ :مثل سيارات الإسعاف وخدمات الإنقاذ السريع.

٣. **المرافق التعليمية:**

المرافق التعليمية هي جزء أساسي من البنية التحتية لأي مجتمع، وهي تلعب دوراً حاسماً في توفير التعليم الجيد للجميع. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والموارد التي تدعم العملية التعليمية وتساهم في تحقيق أهدافها. توفر المرافق التعليمية بيئة تعليمية مناسبة للطلاب، حيث تساعد

على توفير مساحات تعليمية مريحة وآمنة ومجهزة بالأدوات والموارد اللازمة.

تشمل المرافق التي تهتم بتوفير التعليم لجميع الفئات العمرية:

- المدارس :تقدم التعليم الأساسي والثانوي للأطفال.
- الجامعات والمعاهد التعليمية :تقدم التعليم العالي والتخصصات الأكاديمية.
- مراكز التدريب والتأهيل :توفر فرص التدريب المهني والتقني لتأهيل الشباب لسوق العمل.

٤. **المرافق الاجتماعية والثقافية:**

وهي تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والخدمات التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات في مجالات الترفيه والثقافة والتنمية الاجتماعية. تشمل المرافق التي تهدف إلى تعزيز الثقافة والترفيه والتفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع:

- الحدائق العامة :أماكن مفتوحة للتنزه والرياضة والراحة.
- المراكز الثقافية :لتقديم الأنشطة الثقافية والفنية مثل العروض المسرحية، الموسيقية، والفنون التشكيلية.

- المكتبات العامة :لتوفير الكتب والمصادر الثقافية للقراءة والتعليم.
- المرافق الرياضية :مثل الملاعب والصالات الرياضية التي تتيح ممارسة الرياضات المختلفة.

٥. **المرافق الأمنية والخدمية:**

تساعد المرافق الأمنية على توفير الأمن والسلامة للأفراد والمجتمعات، من خلال توفير خدمات الشرطة والإطفاء والطوارئ. تشمل المرافق التي تتعلق بالحفاظ على الأمن والنظام في المجتمع:

- مراكز الشرطة :لضمان الأمان والنظام العام.
- محطات الإطفاء :لمكافحة الحرائق والإنقاذ.
- محطات الإسعاف والطوارئ :لتقديم خدمات الطوارئ الطبية.

**.6المرافق البيئية والخدمية:**

تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والموارد التي تهدف إلى حماية البيئة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع بطريقة مستدامة. تشمل المرافق التي تهتم بالحفاظ على البيئة وتنظيف المدينة:( [١])

[١] د.محمد عبدالحميد جفلان : التنظيم القانوني لحماية البيئة من التلوث دراسة تحليلية تاصيلية،دار النهضة العربية ،٢٠٢٥،ص١٨٨.

- جمع النفايات وإدارة القمامة :تشمل خدمات جمع النفايات، فصل المواد القابلة للتدوير، وإدارة المخلفات.
- محطات معالجة المياه :لتنقية المياه وتحويلها إلى مياه صالحة للاستخدام.

**٦. المرافق السكنية والتطوير العقاري:**

للحكومة دور في تطوير قطاع العقارات فهى تعمل على توفير الأراضي المناسبة للتطوير العقاري. وتسهيل إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات. وتقديم دعم مالي للمطورين والمشترين. تشمل المرافق التي تهتم بتوفير الإسكان وتطوير المناطق السكنية:

- الإسكان الاجتماعي :لتوفير مساكن بأسعار معقولة للفئات محدودة الدخل.
- البنية التحتية السكنية :مثل الطرق، شبكات الصرف الصحي، المياه والكهرباء في المناطق السكنية.

**٧. المرافق الحكومية والإدارية:**

هي مراكز تقديم الخدمات للمواطنين وإدارة شؤون الدولة. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المؤسسات والمباني التي تؤدي وظائف حيوية للمجتمع. تشمل المرافق التي تقدم الخدمات الحكومية الأساسية:

- المكاتب الحكومية :مثل مكاتب البلدية، الإدارات المحلية، وصناديق التنمية المحلية.
- المرافق القانونية :مثل المحاكم أو مراكز تقديم الخدمات القانونية.

٨. **المرافق البيئية:**

تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والموارد التي تهدف إلى حماية البيئة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع بطريقة مستدامة. تشمل المرافق التي تهتم بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية:

- المحميات الطبيعية :لحماية الحياة البرية والنباتات.
- مشروعات الطاقة المتجددة :مثل مشاريع الطاقة الشمسية أو الرياح التي تساهم في توفير طاقة مستدامة.
- إدارة التلوث :مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي أو مراكز مراقبة التلوث.

**ب- المرافق العامة المحلية الاقتصادية :**

المرافق الاقتصادية المحلية هي تلك المرافق التي تدعم النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي، وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والفرص الاستثمارية في

المجتمعات المحلية. هذه المرافق تساعد في توفير البنية التحتية الأساسية التي تحتاجها الأعمال التجارية، المؤسسات الاقتصادية، والشركات لتحقيق النمو والاستدامة.([1])

**أنواع المرافق الاقتصادية المحلية:**

**١. الأسواق المحلية:**

الأسواق المحلية هي أماكن تجارية حيوية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد والمجتمع. إنها فضاءات تعرض مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، وتوفر فرصاً للتفاعل الاجتماعي والتجاري بين البائعين والمشترين. تعتبر الأسواق المحلية محركاً أساسياً للاقتصاد المحلي، حيث تساهم في تنشيط حركة البيع والشراء، وتوفير فرص عمل للتجار والعاملين في مختلف القطاعات المرتبطة بالسوق. ومن امثلتها:

- الأسواق التجارية :تعد من أهم المرافق الاقتصادية المحلية، حيث يتم فيها تداول السلع والخدمات المحلية، وتوفر فرصًا للتجار

[1] د.وسام مجدى عطية:الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، دار مطبوعات الجامعة .٢٠٢٤،ص ٨١.

والمستهلكين على حد سواء. تشمل الأسواق المحلية أسواق الجملة، الأسواق الشعبية، والأسواق المركزية.

- الأسواق الإلكترونية :في العصر الحديث، أصبحت المنصات الرقمية جزءًا من المرافق الاقتصادية المحلية، حيث يتيح الإنترنت للمتاجر المحلية بيع منتجاتها بسهولة للمستهلكين المحليين والعالميين.

**٢. المناطق الصناعية:**

المناطق الصناعية هي مناطق مخصصة للأنشطة الصناعية، حيث يتم تجميع المصانع والشركات والمؤسسات ذات الصلة. تهدف هذه المناطق إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وجذب الاستثمارات، وتحسين البنية التحتية، وتسهيل عمليات الإنتاج والتوزيع ([1]).

- المناطق الصناعية تشمل هذه المناطق عادةً البنية التحتية المتطورة مثل الطرق، والمياه، والكهرباء، والصرف الصحي، والاتصالات.
- المناطق الحرة :هي مناطق اقتصادية تسمح بتسهيلات مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية لتشجيع الاستثمار المحلي والدولي.

[1] - د.احمد ماهر رفاعي : الحماية القانونية للتصميمات الصناعية دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانونين الأمريكي والاوربي،دار النهضة العربية ،٢٠٢٤،ص٣١٢.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

### ٣. المرافق التجارية:

تتطلب إدارة المرافق التجارية تخطيطًا وتنسيقًا دقيقين. يجب على المديرين التأكد من أن المرافق التجارية تعمل بكفاءة، وأنها تلبي احتياجات العملاء والموظفين. يجب عليهم أيضًا إدارة التكاليف، والتسويق للمرافق التجارية، والحفاظ على المباني والمعدات. المرافق التجارية هي المباني أو الأماكن التي تستخدم لتقديم الخدمات التجارية للجمهور. يمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من الأنشطة التجارية، مثل البيع بالتجزئة، والمطاعم، والترفيه، والخدمات المهنية. يشهد قطاع المرافق التجارية تطورات مستمرة، مع ظهور تقنيات جديدة، وتغير في سلوك المستهلكين. ([1]) يجب على المرافق التجارية أن تكون قادرة على التكيف مع هذه التغييرات، من خلال تبني تقنيات جديدة، وتقديم تجارب تسوق مبتكرة، وتلبية احتياجات المستهلكين المتغيرة. تلعب المرافق التجارية دورًا هامًا في الاقتصاد والمجتمع. فهي توفر فرص عمل، وتساهم في النمو الاقتصادي، وتوفر مجموعة متنوعة من السلع والخدمات للمستهلكين. كما أنها تلعب دورًا في التنمية الاجتماعية، من خلال توفير أماكن للتفاعل الاجتماعي والترفيه.

[1] - د.خيري محمد شعبان الحارثي : الوجيز في نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص،دار النهضة العربية ،٢٠٢٥،ص٩١.

المراكز التجارية :مثل المولات والمجمعات التجارية التي تجمع العديد من المحلات التجارية تحت سقف واحد. تعد هذه المرافق بمثابة نقاط جذب للتجار والمستهلكين على حد سواء. محطات الخدمات :مثل محطات الوقود أو المراكز اللوجستية التي تساهم في تيسير العمليات التجارية والشحن والنقل.

٤. **المرافق المالية:**

المرافق المالية هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للأفراد والشركات والحكومات. تشمل هذه الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة، مثل إدارة الأموال، وتقديم القروض، والاستثمار، والتأمين. تلعب المرافق المالية دورًا حيويًا في الاقتصاد. فهي تساعد على توجيه الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، مما يساعد على النمو الاقتصادي. كما أنها توفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تساعد الأفراد والشركات على إدارة أموالهم وتحقيق أهدافهم المالية. شهدت المرافق المالية تطورات كبيرة في السنوات الأخيرة، مدفوعة بالتقدم التكنولوجي والعولمة. وقد أدى ذلك إلى ظهور خدمات مالية جديدة، مثل التمويل عبر الإنترنت والعملات الافتراضية المستخدمة بشرط منح ترخيص باستخدمها من مجلس إدارة البنك المركزى وتواجه المرافق المالية عددًا من التحديات، بما في ذلك المخاطر المالية

والتنظيمية والتكنولوجية. يجب على المرافق المالية أن تكون قادرة على إدارة هذه التحديات لضمان الاستقرار المالي وحماية العملاء. ومن أمثة الخدمات الماليةالمقدمة ما يلى :

- البنوك المحلية :تعمل البنوك على تسهيل العمليات المالية مثل الإقراض، التحويلات المالية، والحسابات البنكية، مما يدعم النشاط الاقتصادي المحلي ويحفز الاستثمار.
- شركات التأمين :تقدم خدمات التأمين على الحياة، الممتلكات، والتأمين التجاري الذي يساهم في استقرار الأعمال ويقلل من المخاطر المالية.

**٥. المرافق اللوجستية:**

المرافق اللوجستية هي جزء حيوي من سلسلة التوريد العالمية، حيث تلعب دوراً هاماً في تخزين ونقل وتوزيع البضائع بكفاءة وفعالية. تشمل هذه المرافق مجموعة متنوعة من المنشآت والمعدات التي تسهل حركة البضائع من نقطة الإنتاج إلى نقطة الاستهلاك. يشهد قطاع المرافق اللوجستية تطورات مستمرة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات والطائرات بدون طيار لتحسين

الكفاءة وتقليل التكاليف. من المتوقع أن تستمر هذه التطورات في تغيير شكل المرافق اللوجستية في المستقبل. ومن الامثلة على ذلك ما يلى :

- شبكات النقل :تشمل الطرق، السكك الحديدية، الموانئ، والمطارات التي تسهل حركة البضائع والأفراد. تعد هذه المرافق أساسية للتجارة المحلية والدولية، حيث تساهم في تحسين سلاسل الإمداد والتوزيع.
- مراكز الشحن والتخزين :تلعب دورًا مهمًا في تسهيل عمليات تخزين وتوزيع السلع في المدن والمناطق المحيطة بها.

**٦. المرافق السياحية:**

المرافق السياحية هي البنية التحتية والخدمات التي تدعم وتسهل السياحة. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والخدمات التي تلبي احتياجات السياح وتوفر لهم تجربة ممتعة ومريحة. السياحة تساهم في الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل وزيادة الدخل القومي. المرافق السياحية الجيدة تساعد على تعزيز هذا الدور الاقتصادي. يشهد قطاع السياحة تطورات مستمرة، مثل استخدام التكنولوجيا الحديثة والاهتمام المتزايد بالسياحة المستدامة. يجب على المرافق السياحية أن تتكيف مع هذه التطورات ومن الأمثلة على ذلك :

- الفنادق والمطاعم :تعتبر من المرافق الاقتصادية التي تسهم في دعم القطاع السياحي المحلي. السياحة تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال جذب الزوار وتوفير فرص العمل.
- المرافق الترفيهية :مثل المتنزهات الترفيهية، الملاهي، والمتاحف، التي تساهم في جذب السياح وتحفيز الإنفاق المحلي.

٧. **المرافق الزراعية:**

المرافق الزراعية هي البنية التحتية والمعدات والخدمات التي تدعم وتسهل الأنشطة الزراعية. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والموارد التي تساعد المزارعين على إنتاج الغذاء بكفاءة وفعالية. يشهد قطاع الزراعة تطورات مستمرة، مثل استخدام التكنولوجيا الحيوية والزراعة الذكية. يجب على المرافق الزراعية أن تتكيف مع هذه التطورات ومن الأمثلة على ذلك ما يلى :

- الأسواق الزراعية :تعتبر الأسواق التي يتم فيها بيع المنتجات الزراعية من أهم المرافق الاقتصادية في المناطق الريفية أو الزراعية. هذه الأسواق تساهم في تحسين دخل الفلاحين المحليين وتعزيز الاستهلاك المحلي.

- مراكز توزيع الأسمدة والآلات الزراعية :تساعد هذه المرافق في تحسين الإنتاجية الزراعية وتعزيز الاقتصاد الزراعي المحلي.

**٨. المرافق التقنية والتكنولوجية:**

هي البنية التحتية والموارد التي تدعم وتسهل استخدام التكنولوجيا والابتكار. تشمل هذه المرافق مجموعة واسعة من المنشآت والمعدات والخدمات التي تساعد الأفراد والمؤسسات على تطوير واستخدام التكنولوجيا لتحقيق أهدافهم. وتوفير مرافق تقنية وتكنولوجية متطورة يساعد على دعم الابتكار وتشجيع البحث والتطوير في مختلف المجالات.

- مراكز الابتكار والتكنولوجيا :مثل الحاضنات التكنولوجية ومراكز البحوث والتطوير، التي تدعم ريادة الأعمال والابتكار في المجالات التكنولوجية([1]).
- المنصات الرقمية :تساعد على تسهيل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية التي تساهم في نمو الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

[1] د .مدحت نافع ،د.محمود محيى الدين: تحولات الاقتصاد العالمي :تحدياتى وفرص التنمية المستدامة ،دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع ،٢٠٢٥،ص١٣٣.

**ثالثًا: خصائص المرافق العامة المحلية :**

المرافق العامة المحلية هي الخدمات والبنى التحتية التي تقدمها السلطات المحلية (مثل البلديات أو المجالس المحلية والقروية والمحافظة ) لسكان منطقة معينة. وتشمل هذه المرافق العديد من الخدمات الحيوية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع المحلي. من بين أبرز خصائص المرافق العامة المحلية:

١. **التوافر العام** :المرافق العامة المحلية تهدف إلى توفير الخدمات لكافة الأفراد في المنطقة المحلية بشكل عادل، دون تمييز. هو أحد الخصائص الأساسية للمرافق العامة المحلية، ويشير إلى توفير هذه الخدمات لجميع أفراد المجتمع المحلي ، يجب أن تكون المرافق العامة المحلية متاحة لجميع السكان في المنطقة دون تمييز، سواء من حيث الجنس، أو العرق، أو الدخل، أو أي عوامل أخرى. يجب أن تكون المرافق العامة المحلية قريبة بما يكفي من المواطنين لكي يستطيعوا الاستفادة منها بسهولة. على سبيل المثال، يجب أن تكون شبكات المياه والصرف الصحي متوفرة في كافة المناطق السكنية، وكذلك خدمات النقل العام يجب أن تغطي جميع الأحياء. يجب أن تتم عملية توزيع المرافق والخدمات بشكل عادل بين مختلف المناطق السكنية داخل المدينة أو البلدة، بحيث لا يكون هناك مناطق محرومة من الخدمات

الأساسية مثل الكهرباء، المياه، أو الصحة. كذلك توافر المرافق العامة يعني تلبية احتياجات المجتمع بشكل مستمر، من خلال مراقبة وتحليل احتياجات السكان وتقديم حلول تناسب تلك الاحتياجات. من الضروري أن تضمن السلطات المحلية استمرارية توفير هذه المرافق على المدى الطويل، وعدم توقفها أو تعطيلها بسبب مشاكل تمويلية أو إدارية.

٢. **التنوع والشمول** :تشمل المرافق العامة المحلية مجموعة واسعة من الخدمات مثل المياه والكهرباء، الصرف الصحي، النفايات، النقل العام، الصحة العامة، التعليم، والترفيه، ما يعكس تنوع احتياجات السكان. يشير التنوع إلى تعدد الخدمات والمرافق العامة التي تقدمها السلطات المحلية، لتلبية احتياجات سكان المنطقة في مختلف المجالات والشمولية تعني أن هذه الخدمات يجب أن تكون متاحة لجميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية. أي أن المرافق العامة المحلية يجب أن تلبي احتياجات الفئات المختلفة من المجتمع تعتبر الشمولية أيضاً جزءًا من إشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير المرافق والخدمات. ينبغي أن تشارك فئات المجتمع المختلفة في تحديد الأولويات والاحتياجات الخاصة بهم، لضمان أن الخدمات المقدمة تلبي فعلاً احتياجات

الجميع. التنوع والشمول يعنيان أيضاً القدرة على التكيف مع التغيرات السكانية والاجتماعية. مع مرور الوقت، قد تتغير احتياجات المجتمع بسبب النمو السكاني، الهجرة، أو تغير أنماط الحياة. يجب على المرافق العامة المحلية أن تواكب هذه التغيرات من خلال تحديث وتوسيع نطاق الخدمات لتلبية احتياجات الأفراد المتنوعة ([1]).

٣. **الإدارة المحلية** :الإدارة المحلية تتميز باللامركزية، حيث أن القرارات المتعلقة بتوفير المرافق العامة يتم اتخاذها على مستوى محلي بدلاً من أن تكون مركزة في الحكومة المركزية. وهذا يمنح المجتمعات المحلية القدرة على معالجة قضاياها الخاصة بشكل أكثر فعالية ودقة. اللامركزية تساعد في تحسين الاستجابة لمشاكل المجتمع المحلي وتوفير حلول مخصصة وفقًا لاحتياجات السكان.يتم الإشراف على هذه المرافق وتقديمها من قبل الجهات المحلية، مما يعزز من قدرة المجتمع المحلي على تلبية احتياجاته بشكل أفضل. إدارة المرافق العامة المحلية تشمل تخطيط وتطوير المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات العامة، مثل بناء شبكات المياه والصرف الصحي، والطرق، والمدارس، والمراكز الصحية. يتطلب التخطيط المحلي دراسة احتياجات

[1] د .مدحت نافع ،د.محمود محيى الدين: تحولات الاقتصاد العالمي :تحدياتى وفرص التنمية المستدامة ،المرجع السابق ص٣٣.

السكان، وتحليل البيانات الديموغرافية والاقتصادية، ووضع استراتيجيات لتوفير الخدمات بكفاءة.

٤. **التمويل المحلي** :تعتمد المرافق العامة المحلية على الموارد المالية التي تجمعها السلطات المحلية، مثل الضرائب المحلية (ضرائب العقارات أو الخدمات)، أو من خلال الرسوم التي يدفعها المواطنون مقابل استخدام بعض الخدمات.غالباً ما يتم تمويل المرافق العامة المحلية من خلال الضرائب المحلية أو من خلال الإيرادات المحلية المتاحة للبلديات. يساهم التمويل المحلي في ضمان استمرارية تقديم المرافق والخدمات العامة، ويمكن استخدامه لتطوير وتحسين البنية التحتية

٥. **القرب الجغرافي** :تتميز المرافق العامة المحلية بقربها من الأفراد في المجتمع المحلي، مما يسهل الوصول إليها واستخدامها بشكل فعال. ويحفز التنمية المحلية، حيث يساعد وجود المرافق العامة على تحسين بيئة الحياة في الأحياء. وجود مدارس أو مراكز ثقافية أو رياضية قريبة من السكان يشجع على المشاركة المجتمعية ويعزز التفاعل الاجتماعي.القرب الجغرافي يضمن أن تكون المرافق العامة المحلية (مثل المدارس، المستشفيات، مراكز الشرطة، الحدائق العامة، وأماكن النقل العام) قريبة من السكان، مما يسهل على الأفراد

الوصول إليها واستخدامها دون الحاجة للانتقال لمسافات طويلة.كما يساهم في تقليل الوقت والجهد الذي يستغرقه السكان للوصول إلى المرافق والخدمات الأساسية.([1]) فالمواطنون يمكنهم استخدام هذه الخدمات بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما يعزز رفاههم العام. ويعد عاملاً مهماً في حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية أو الحوادث. وجود خدمات الطوارئ مثل فرق الإطفاء، الإسعاف، والشرطة بالقرب من المجتمعات يساهم في استجابة سريعة وفعالة.

٦. **الاستدامة البيئية** :تسعى العديد من المرافق العامة المحلية إلى تحسين الأثر البيئي من خلال تبني حلول مستدامة في مجالات مثل الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير، وإدارة الموارد الطبيعية.

٧. **التأثير على جودة الحياة** :توفر هذه المرافق رفاهية المجتمع المحلي وتحسن جودة الحياة من خلال تلبية احتياجات أساسية تتعلق بالصحة، التعليم، والبيئة.

٨. **المرونة والابتكار** :يمكن للسلطات المحلية أن تبتكر في تحسين الخدمات وتطوير المرافق لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتغيرة. فالابتكار هو

[1] د.سوزى عدلى ناشد :استدامة الموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد الدائري،دار مطوعاتالجامعة ،٢٠٢٤،ص ٦٦.

عملية تطبيق أفكار جديدة أو تحسينات على المرافق العامة المحلية بهدف تحسين جودتها وكفاءتها. يشمل الابتكار تطوير تقنيات وأساليب جديدة لتقديم الخدمات بشكل أفضل وأكثر فاعلية ومن جوانب الابتكارانه يشمل استخدام التكنولوجيا مثل التطبيقات الذكية لتحسين خدمات النقل العام، إدارة النفايات، أو تقديم الخدمات الصحية عبر الإنترنت. يمكن أيضًا تطبيق الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحليل احتياجات السكان وتحسين تخصيص الموارد. يمكن للابتكار أن يشمل حلولًا بيئية مثل استخدام الطاقة المتجددة (مثل الألواح الشمسية في المرافق العامة) أو تطبيق ممارسات الزراعة الحضرية. مثل هذه الحلول لا تساهم فقط في تحسين جودة الحياة، بل تساعد أيضًا في تقليل التأثير البيئي. بفضل المرونة والابتكار، يمكن للسلطات المحلية التكيف مع التغيرات المستقبلية مثل زيادة عدد السكان أو التأثيرات الناتجة عن التغيرات المناخية.

٩. **المشاركة المجتمعية** :في بعض الأحيان، تشارك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمرافق العامة المحلية، من خلال المجالس أو الاستفتاءات العامة. تتيح الإدارة المحلية للمواطنين المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة. يمكن أن تتم هذه المشاركة عبر

المجالس المحلية، أو من خلال استفتاءات ومشاورات عامة. هذه المشاركة تعزز الشفافية والمصداقية في اتخاذ القرارات.

## المبحث الثانى

## الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمرافق العامة المحلية

المرافق العامة المحلية هي ملك للجميع، لذلك يجب على أفراد المجتمع التعاون في الحفاظ عليها وصيانتها. يمكن للمجتمع المشاركة في مبادرات التطوع لتنظيف وصيانة المرافق العامة، والتوعية بأهمية الحفاظ عليها، والإبلاغ عن أي أضرار أو مخالفات المرافق العامة المحلية تلعب دورًا حيويًا في تنمية المجتمع وتحسين جودة الحياة. يجب على الحكومات والمجتمع التعاون في تطوير هذه المرافق والحفاظ عليها لضمان تحقيق التنمية المستدامة والازدهار للجميع..

**أولا : الأهمية الاقتصادية للمرافق العامة المحلية :**

**أهمية المرافق الاقتصادية المحلية:**

١. **تحفيز النمو الاقتصادي** :المرافق الاقتصادية المحلية تلعب دورًا كبيرًا في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل وتحفيز النشاط

التجاري. على مستوى المجتمعات المحلية. من خلال جذب الاستثمارات وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين القدرة التنافسية وتنشيط التجارة وتطوير البنية التحتية وخلق فرص العمل وزيادة الإيرادات المحلية، تساهم هذه المرافق في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار للمجتمع.

٢. **دعم ريادة الأعمال** :من خلال توفير بيئة ملائمة للمشاريع التجارية والصناعية، تساهم هذه المرافق في دعم رواد الأعمال المحليين الذين يتمتعون بروح المبادرة والإبداع، ولديهم القدرة على تحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية تساهم في تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق أهدافهم الخاصة. يتميزون برؤية واضحة وطموح لا يتوقف، ويعملون بجد لتحقيق النجاح وتجاوز التحديات. وتحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣. **زيادة الإيرادات المحلية** :من خلال النشاط التجاري والصناعي في هذه المرافق، تزيد الإيرادات المحلية من خلال الضرائب، الرسوم، حيث تفرض الرسوم على استخدام المرافق العامة مثل الحدائق والملاعب والمراكز الثقافية. هذه الرسوم تساهم في تغطية تكاليف صيانة وتشغيل هذه المرافق، وضمان استدامتها لخدمة المجتمع. والرسوم على المخالفات مثل مخالفات المرور والتخلص غير السليم للنفايات. هذه الرسوم لا تساهم فقط في زيادة الإيرادات،

بل أيضًا في تحفيز السلوكيات المرغوبة وتقليل المخالفات التي تضر بالمجتمع والبيئة. والرسوم على مجموعة متنوعة من الخدمات التي تقدمها الحكومة أو المؤسسات المحلية، مثل رسوم تراخيص البناء، ورسوم النفايات، ورسوم مواقف السيارات، ورسوم الدخول إلى المرافق العامة. هذه الرسوم توفر مصدر دخل مباشر للحكومة المحلية، ويمكن استخدامها لتمويل تحسين وتطوير هذه الخدمات.وكافة الأنشطة التجارية.

٤. **تحقيق التنمية المستدامة** : تساهم المرافق الاقتصادية المحلية بشكل كبير في تعزيز التنمية المستدامة، فهي تلعب دورًا حيويًا في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. إليك كيف تساهم هذه المرافق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والتجارية، مع الحفاظ على التوازن البيئي.

٥. **دعم التجارة المحلية والدولية** :من خلال توفير بنية تحتية لوجستية وتجارية قوية، تسهل المرافق الاقتصادية المحلية تبادل السلع والخدمات على النطاقين المحلي والدولي. من خلال مراكز التوزيع التى تعمل على تسهيل تدفق السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين في مختلف أنحاء المجتمع المحلي. هذه المراكز تقلل من تكاليف النقل والتوزيع وتساهم في تحسين

كفاءة التجارة المحلية.، ليكون بها مجموعة متنوعة من المحلات التجارية والمطاعم والخدمات الأخرى، مما يجعلها وجهة جاذبة للمستهلكين المحليين. هذه المناطق تعزز التجارة المحلية وتساهم في تنشيط الاقتصاد المحلي. فضلا عن وجود بعض المحليات بها موانئ ومطارات وبوابات رئيسية للتجارة الدولية، حيث تسهل عمليات الاستيراد والتصدير. هذه المرافق توفر البنية التحتية اللازمة لحركة البضائع والأفراد، مما يساهم في تسهيل التجارة الدولية.

**أهمية المرافق المحلية عير الاقتصادية:**

تعتبر المرافق المحلية غير الاقتصادية جزءًا أساسيًا من البنية التحتية لأي مجتمع، وهي تلعب دورًا حيويًا في تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات السكان الأساسية. على الرغم من أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي المباشر، إلا أنها تساهم بشكل كبير في التنمية المستدامة والازدهار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.([1]) المرافق المحلية غير الاقتصادية هي عناصر أساسية في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاجتماعي والاقتصادي. إنها تساهم

[1] د.بديعة لشهب :اخلاقيات الاقتصاد في ظل العولمة ،مجلة السلم ،منتدى ابو ظبى للسلم ،٢٠٢٢،ص٦٥.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

في تحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لذلك، يجب على الحكومات والمجتمعات المحلية الاستثمار في هذه المرافق وتطويرها باستمرار لتلبية احتياجات السكان المتغيرة وضمان مستقبل أفضل للجميع.([1])

**وترجع أهمية المرافق المحلية غير الاقتصادية إلى الآتي :**

١. **تحسين جودة الحياة** :توفر المرافق المحلية غير الاقتصادية خدمات أساسية للسكان، مثل التعليم والصحة والثقافة والترفيه، مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وجودة حياتهم بشكل عام. على سبيل المثال، توفر المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية خدمات حيوية للأفراد والعائلات، في حين أن الحدائق والملاعب والمراكز الثقافية توفر أماكن للترفيه والاستجمام والتفاعل الاجتماعي.

٢. **تعزيز التنمية الاجتماعية** :تلعب المرافق المحلية غير الاقتصادية دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص للتعليم والتدريب والتطوير الشخصي. كما أنها تساهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وترابطًا من خلال توفير أماكن للتفاعل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية.

[1] د.سعيد عثمان :اقتصاديات الخدمات والمرافق العامة ،دار فاروس ،٢٠٢٣،ص٣٥.

٣. **دعم التنمية الاقتصادية** :على الرغم من أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي المباشر، إلا أن المرافق المحلية غير الاقتصادية تساهم في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة لدى السكان، مما يزيد من إنتاجيتهم وقدرتهم على المساهمة في الاقتصاد. كما أنها تخلق فرص عمل في القطاعات ذات الصلة، مثل التعليم والصحة والثقافة.

٤. **تعزيز الاستدامة** :تساهم المرافق المحلية غير الاقتصادية في تعزيز الاستدامة من خلال توفير خدمات عامة بطريقة مستدامة وفعالة. على سبيل المثال، يمكن للمرافق المحلية أن تتبنى ممارسات صديقة للبيئة في تصميمها وتشغيلها، مما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث.

٥. **تحقيق العدالة الاجتماعية** :تساهم المرافق المحلية غير الاقتصادية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير خدمات أساسية لجميع السكان، بغض النظر عن دخلهم أو خلفيتهم الاجتماعية. وهذا يساعد على تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويضمن حصول الجميع على فرص متساوية للتعليم والصحة والتنمية.

**ثانيًا : الأهمية الاجتماعية للمرافق العامة المحلية :**

المرافق الاجتماعية كمساحة للتفاعل الاجتماعي للتفاعل الاجتماعي دور مهم في المشاركة العاطفية والمعلوماتية مع بعضهم البعض لخلق الوعي بالحي . وبالمثل يتم تناول التفاعل الاجتماعي في التعامل مع الأنشطة اليومية المجهدة. تحدث الأنشطة الاجتماعية عادةً في الأماكن العامة، مثل لعب الأطفال والتحية والمحادثات. علاوة على ذلك، كشف أيضًا أن البقاء في الفضاء الخارجي يحسن فرصة التفاعل الاجتماعي. للعلاقة المجاورة تأثير كبير على رفاهية المجتمع. المشكلة الخطيرة في المجتمع السكني عالي الكثافة هي الافتقار إلى الاتصال الاجتماعي، في حين أن التفاعل الاجتماعي يزيد من الحالة الصحية والشعور بالمجتمع ونوعية الحياة. يتكون التفاعل الاجتماعي من الفرص الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية في تعزيز جودة العلاقة بين السكان، مثل التفاعل مع الجيران، واللقاء الاجتماعي العرضي، والمشاركة المجتمعية، والدعم الاجتماعي الذي يعكس مشاركة الشخص في المجتمع .و يشجع الاتصال الشخصي الفرد على المشاركة في منظمة رسمية. تخلق مشاركة الشخص في منظمة رسمية تفاعلًا غير رسمي لتعزيز المنظمة واستدامة المجتمع .حيث تُقام بانتظام أنشطة اجتماعية في المساكن الجماعية العامة لها مردود اقتصادى ، التي

تشغلها أسر من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، لتعزيز الفرص لتطوير المجتمع والتفاعل مع السكان الآخرين. تُظهر شدة التفاعل بين الجيران، بغض النظر عن المهنة والخلفية التعليمية، علاوة على ذلك، فإن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة تعمل على تحسين فرص التفاعل مع السكان الآخرين المحليين والدوللين المقيمين او السائحين . إن التفاعل الاجتماعي عالي الجودة يزيد من الانسجام بين السكان، ويمنع أي صراع، ويُظهر اهتمامهم بالبيئة. التفاعل الاجتماعي القوي يبني شعورًا بالتعرف على البيئة والجيران؛ وبالتالي فإنه سيخلق الثقة المتبادلة والاستعداد للقيام بإجراءات استباقية في تحقيق بيئة معيشية أفضل وهناك عاملان يؤثران على استخدام المرافق الاجتماعية كتفاعل اجتماعي، وهما الظروف الاجتماعية والديموغرافية والعناصر المادية. تتمتع الخلفية المتجانسة للسكان بتفاعل اجتماعي أعلى نسبيًا في غضون ذلك، تتكون الخصائص الاجتماعية والديموغرافية من العمر والحالة الاجتماعية والجنس وعدد الأطفال وطول الإقامة والخلفية التعليمية ومستوى الدخل كما يمارس الأشخاص الذين حصلوا على تعليم أفضل نشاطًا غير رسمي نشطًا. يؤثر الجنس على سلوكيات التفاعل التي يتم إجراؤها نحو التمكين الاجتماعي والاقتصادى مثل الإناث لديهن اتصال اجتماعي أعلى نسبيًا. من المرجح أن يشارك الأشخاص الأصغر سنًا في الأنشطة المجتمعية ومستوى التوظيف المرتفع له روابط

اجتماعية منخفضة نسبيًا. وفي الوقت نفسه، يتمتع الأشخاص الذين يعيشون لفترة أطول بعلاقة أوثق مع الجيران([1]).

أن المناطق المحلية التي تصبح حبيسة قطاع اقتصادي واحد، أو تسيء قراءة حجم التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، أو تفشل في التخطيط لاستنزاف الموارد، قد تتخلف عن الركب. وهذا لن يتغير. والواقع أن هذا النمط يتسارع - مع تحول الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الناجمة عن ذلك إلى الوضع الطبيعي الجديد. إن المرونة المحلية والقدرة على الصمود وكيفية "تعافي" اقتصاداتنا من التغيير السلبي أمر مهم بالنسبة لنا جميعا. فمن سمات" اقتصادالحرمان " استمرار العجز الاجتماعي على الرغم من الجهود المبذولة على مستوى الاستثمار ([2])المرافق الاجتماعية المحلية هي جزء أساسي من البنية التحتية لأي مجتمع، وهي تلعب دورًا حيويًا في تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات السكان الأساسية. تشمل هذه المرافق مجموعة متنوعة من الخدمات والمرافق التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. حيث أن البنية التحتية

[1] Timothy Cadman, Tapan Sarker: Sustainable Development and Finance, DE Gruyter,2022. , p400.

[2] د.بديعة لشهب :اخلاقيات الاقتصاد في ظل العولمة ،مجلة السلم ،منتدى ابو ظبى للسلم ،٢٠٢٢،ص ١٠١.

الاجتماعية هي عنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار للمجتمع. يجب على الحكومات والمجتمعات الاستثمار في هذه البنية وتطويرها باستمرار لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات وضمان مستقبل أفضل للجميع. وعدم كفاية الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية يؤدي إلى تدهور المرافق والخدمات وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع.لذا نرى زيادة الاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية، وتوجيه الاستثمارات إلى المناطق المحتاجة والفئات الضعيفة.

البنية التحتية الاجتماعية تواجه تحديات اقتصادية كبيرة، ولكن يمكن التغلب عليها من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة. يجب على الحكومات والمجتمعات الاستثمار في هذه البنية وتطويرها باستمرار لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات وضمان مستقبل أفضل للجميع. يعتبر نقص التمويل من أبرز التحديات التي تواجه البنية التحتية الاجتماعية. فبناء وصيانة المرافق الاجتماعية، مثل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية، يتطلب استثمارات ضخمة قد لا تستطيع الحكومات أو القطاع الخاص توفيرها بشكل كامل. هذا النقص في التمويل يؤدي إلى تأخير المشاريع وتدهور المرافق القائمة وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة. في ظل الأزمات الاقتصادية المؤثرة سلبًا على البنية التحتية الاجتماعية، حيث قد تجد الحكومات نفسها مضطرة لخفض الإنفاق على المشاريع الاجتماعية لتلبية

احتياجات أخرى أكثر إلحاحًا. هذا التخفيض في الإنفاق يمكن أن يؤدي إلى تأخير المشاريع وتدهور المرافق القائمة.

ينبغي أن يكون هدف الاقتصاد هو تحسين الظروف الاجتماعية، حيث لا يقتصر خلق الثروة في أي مجتمع على المكاسب الخاصة، بل يتعلق في المقام الأول بتنمية الحياة البشرية والاجتماعية وتوفير مستوى معيشي لائق للجميع لهذا تهتم الدولة بسياسة الشراء من خلال تطوير استراتيجيات الشراء تحدد هذه الاستراتيجيات أولويات وعمليات الهيئة أو المنظمة فيما يتعلق بممارسات الشراء. وهي وسيلة أساسية يمكن من خلالها تضمين الأولويات والمعايير المتعلقة بالرفاهة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يضمن تغذية أهداف وأولويات الإدارات بعملية صنع القرار بأعلى جودة والأقل سعرا والأطول أجلًا .

تعتبر الحكومات المحلية مهمة للتنمية الاقتصادية إن المشاريع الخاصة الناجحة والشراكات الإنتاجية بين القطاعين العام والخاص تخلق الثروة في المجتمعات المحلية. ومع ذلك، تتطلب المشاريع الخاصة بيئة إيجابية تمكن الأعمال التجارية من تحقيق الرخاء. وتلعب الحكومة البلدية دورًا أساسيًا في خلق بيئة مواتية لتنمية الأعمال والنجاح. بطبيعتها، تعتبر التنمية الاقتصادية المحلية شراكة بين قطاع الأعمال ومصالح المجتمع والحكومة المحلية .إن فرضية المشاركة الحكومية في

التنمية الاقتصادية تعني أن التنمية الاقتصادية كنشاط حكومي يجب أن تتضمن جهدًا لتشجيع الاستثمار الخاص في منطقة معينة لأغراض توليد أو الاحتفاظ بالوظائف، وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة المستوى العام للرفاهة الاقتصادية.

لعبت الحكومة المحلية دورًا محوريًا فيما يتعلق بموقعها كخط أمامي في التنمية. ويمكنها الاستجابة بكفاءة للاحتياجات والتحديات التي يواجهها المواطنون بما في ذلك التنمية الاقتصادية. وبالتالي، يمكن لقيادتها ضمان الشمولية والاستدامة نحو ثروة ورفاهية المجتمع.

**أهمية المرافق الاجتماعية المحلية:**

١. **تحسين جودة الحياة:** توفر المرافق الاجتماعية المحلية خدمات أساسية للسكان، مثل التعليم والصحة والثقافة والترفيه، مما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وجودة حياتهم بشكل عام. على سبيل المثال، توفر المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية خدمات حيوية للأفراد والعائلات، في حين أن الحدائق والملاعب والمراكز الثقافية توفر أماكن للترفيه والاستجمام والتفاعل الاجتماعي. يمكن لصناعة تطوير العقارات أن تستجيب بشكل أفضل للمناقشة حول الممارسات المستدامة في البيئة المبنية من خلال تبني تقنيات قياس أكثر صرامة ونهج مستدامة.

٢. **تعزيز التنمية الاجتماعية** :تلعب المرافق الاجتماعية المحلية دورًا هامًا في تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال توفير فرص للتعليم والتدريب والتطوير الشخصي. كما أنها تساهم في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا وترابطًا من خلال توفير أماكن للتفاعل الاجتماعي والمشاركة المجتمعية.

٣. **دعم التنمية الاقتصادية** :على الرغم من أنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي المباشر، إلا أن المرافق الاجتماعية المحلية تساهم في دعم التنمية الاقتصادية من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة لدى السكان، مما يزيد من إنتاجيتهم وقدرتهم على المساهمة في الاقتصاد. كما أنها تخلق فرص عمل في القطاعات ذات الصلة، مثل التعليم والصحة والثقافة.

٤. **تعزيز الاستدامة** :تساهم المرافق الاجتماعية المحلية في تعزيز الاستدامة من خلال توفير خدمات عامة بطريقة مستدامة وفعالة. على سبيل المثال، يمكن للمرافق المحلية أن تتبنى ممارسات صديقة للبيئة في تصميمها وتشغيلها، مما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث.

٥. **تحقيق العدالة الاجتماعية** :تساهم المرافق الاجتماعية المحلية في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير خدمات أساسية لجميع السكان، بغض

النظر عن دخلهم أو خلفيتهم الاجتماعية. وهذا يساعد على تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء ويضمن حصول الجميع على فرص متساوية للتعليم والصحة والتنمية.

## المبحث الثالث

## التخطيط الاستثماري المستدام في الوحدات المحلية

**اولاً :أهمية:التخطيط الاستثماري في المحليات :**

التنمية المستدامة أحد الأهداف الحيوية للعديد من الدول حول العالم، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحفظ البيئة وتحسين جودة الحياة للأجيال القادمة. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، لعبت الإدارات المحلية دورًا حاسمًا، حيث تعمل على تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج مُتكاملة تعزز التنمية المستدامة في مناطقها المحلية. وفي هذا المقال، سنتناول بعض الممارسات الناجحة للإدارات المحلية في خدمة التنمية المستدامة.

تعتبر إدارات التنمية المحلية المسؤولة عن تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. فهي تعمل على تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج بالتعاون مع السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بهدف تحقيق النمو

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

الاقتصادي المستدام وحماية البيئة وتحسين الحياة في القرى والمدن. وتحتاج هذه الإدارات إلى ممارسات فعالة تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يعتبر التخطيط الشامل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. يجب أن تتضمن خطط التنمية المحلية التي يقوم بها الإدارات المحلية جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وبواسطة التخطيط الشامل، يتم تحديد الأولويات وتوجيه الموارد بطريقة متوازنة وفقاً لاحتياجات المجتمع المحلي ولتحقيق الأهداف الطويلة الأمد.

كما تشجيع المشاركة المجتمعية من الأمور الأساسية للإدارات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة. فلا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة بدون مشاركة السكان المحليين في صنع القرارات وتنفيذ البرامج. يُعتبر التواصل الفعّال مع السكان المحليين واحترام رؤيتهم واحتياجاتهم واعتبارها عند اتخاذ القرارات، من أهم الممارسات التي يجب أن تتبعها الإدارات المحلية. فالشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الغير حكومية أداة فعّالة لتحقيق التنمية المستدامة. فبالتعاون مع شركات القطاع الخاص يمكن توفير فرص الاستثمار وتوفير فرص العمل. وكذلك بالتعاون مع المنظمات الغير حكومية يمكن توفير المساعدة المالية والفنية لتنفيذ البرامج البيئية والاجتماعية.

التكنولوجيا النظيفة من أهم الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تُستخدم بطرق تحسن كفاءة استخدام الموارد وتُحد من الانبعاثات الضارة للبيئة. وعلى الإدارات المحلية العمل على تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير في هذا المجال.

التوعية والتثقيف من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. فالإدارات المحلية يجب أن تعمل على توعية السكان المحليين بأهمية المحافظة على البيئة والاهتمام بالمرافق العامة والتوسع في استخدام الطاقات المتجددة وغيرها من الأمور المرتبطة بالتنمية المستدامة.

**١- مفهوم المرافق العامة الاقتصادية:**

يقصد بها المرافق التي تزاول نشاطا اقتصاديا بهدف تحقيق أهداف اقتصادية لإشباع حاجات عامة صناعية، تجارية، مالية، زراعية. و تخضع هذه المرافق لقواعد القانون الإداري و القانون الخاص ( القانون التجاري و قانون العمل).و من أمثلتها مرفق النقل بأنواعه، البري، البحري، الجوي، و بواسطة السكك الحديدية.

لا يبدو من المنظور الاقتصادي أن تدخل الدولة هو الإجراء الأكثر ملائمة لإعادة تنشيط الثروة وإذا ما نظرنا للأمر من جانب الناحية الاجتماعية نجد أن الدولة التي تقوم بدور الأب لا تؤدى في نهاية المطاف إلا إلى السلبية عند المواطنين .زيادة

الإنتاج هو الطريق الوحيد لبلوغ مجتمع أكثر مساواة وان التبعية السلبية هي من سمات الإنسان غير الكفء.

**٢- الخطة الاستثمارية للمرافق الاقتصادي:**

تتضمن الخطة الاستثمارية وضع خريطة استثمارية تحدد نوعية ونظام الاستثمار ومناطقه الجغرافية وقطاعاته ،كما تحدد العقارات المملوكة للدولة كمرفق عام أو للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى المعدة للاستثمار ،ونظام التصرف فيها وطريقته بحسب نوع النظام الاستثماري .

وتعد الهيئات المختصة بالنشاط الاقتصادي وتحديا المعنية بالاستثمار مشروع الخريطة الاستثمارية بالتنسيق والتعاون الكامل مع جميع أجهزة الدولة من أجل تحديد الأماكن المعدة للاستثمار فيها بحسب طبيعة كل منطقة وتوافر المواد الخام فيها .

مراجعة الخطة الاستثمارية تستلزم مراجعتها بصفة دورية وكلما دعت اليها الحاجة لذلك لمواكبة المستجدات التي تستدعى هذا التعديل وفي مصر يتم مراجعتها مرة كل ٣ سنوات على الأقل . ومن خلال وجود الدليل الاستثماري الصادر عن وزارة الاستثمار الذي يتضمن الشروط والإجراءات والمواعيد المقررة لتخصيص العقارات وإصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية

الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار ([1]) ويتاح هذا الدليل من خلال الموقع الالكترونى للجهة المختصة .

تلتزم الجهة المختصة بمراجعة الدليل الاستثماري وتحديثه بشكل دوري أيضًا وكلما دعت الحاجة إلى ذلك في ضوء التعديلات التي تطرأ على التشريعات السارية في الدولة . وللسلطة المختصة في الدولة لها منح الشركات التي تؤسس لإقامة مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية أو مشروعات المشاركة بين القطاع الخاص والدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام في أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية أو الطاقة المتجددة والجديدة أو الطرق أو المواصلات أو الموانى ،موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك ترخيص البناء ،وتخصيص العقارات اللازمة له ،وتكون هذه الموافقة نافذةو بذاتها دون حاجة إلى إتخاذ أي إجراءات أخرى .

**٣-معايير قياس الفوارق الاقتصادية للمرافق العامة الاقتصادية :**

هناك عدة معايير اقتصادية يهتم بها واضع الخطط الاقتصادية من أجل إحداث تنمية حقيقية لها انعكاسات اجتماعية وتحتاج إلى بعد زمنى وبعد مكاني من أجل توضيحها وهي ([2]):

[1] أحكام قانون الإستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ وتعديلاته

[2] )د.محمود عبد السميع علي :التخطيط الاقتصادي ،بدون ناشر ،طبعة ثانية ،٢٠٠٩،ص ٤٠.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

**أ- حجم الاستثمارات الموزعة في الخطط التنموية([1]) .**

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة هي المسئولة عن تنظيم المشروعات الاستثمارية في الدولة المصرية وتقوم الهيئة بالموافقة على تأسيس الشركات الجديدة وكذا الموافقة على توسعات وزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة .

وقد تم إنشاء مناطق حرة عامة مجهزة بالمرافق والبيئة الأساسية في محافظات مختلفة ،ويتم الاستثمار في المناطق الحرة الخاصة عن طريق إقامة مناطق حرة خاصة في أي محافظة وفقًا للقانون .تعتمد تلك المناطق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والشركات الاستثمارية وفقًا للقانون ، الاستثمار والتدفقات في رأس المال المصدر للشركات ومساهمات المصريين والأجانب في رؤوس الأموال المصدرة([2])

**ب-حجم الإنتاج الصناعي داخل الاقليم .**

الصناعة هي تحويل المادة الخام من صورة إلى صورة وتعد من أكبر القطاعات التي تستوعب أعداد كثيفة من العمال ،وترتبط بعدة أنشطة اقتصادية أخرى .تهتم

---

[1]( http://www.capmas.gov.eg/

[2] د. احمد جمال زيدان: اتفاق التمويل العقاري بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣،ص.٩٢.

الصناعة بحجم العمالة الماهرة وتكاليف الأجور وقيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية لكي ينتج المصنع سلعته في أبهى صورة وجودة وبأقل سعر .

طبقًا للنشاط الاقتصادي يتم توزيع مقومات الإنتاج الصناعي في المحافظات المختلفة بهدف الحصول على الإنتاج الساعي من كافة القطاعات المنتجة سواء قطاع عام أو خاص رأو استثماري أو قطاع أعمال عام .تهتم الصناعة بمشروعات البوت BOOT مثلا في قطاعات تحتاج إلى رأس مال كثيف وتتجه الدولة لهذه الطريقة لتفيف الأعباء المالية على موازنتها ونأمل أن تتوسع في مثل هذه العقود ومضمون هذه العقود بناء وتشغيل ونقل الملكية من القطاع الخاص الأجنبي إلى القطاع الحكومي .الوظيفة الاقتصادية للدولة تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل وتهتم الدولة بتوفير السلع العامة التي تشبع الحاجات العامة للأفراد ([1]).

**ج- متوسط دخل الفرد داخل الإقليم :**

مؤشرات الدخل والإنفاق والاستهلاك تعد من أبحاث ميزانية الأسرة وهي أحد المصادر الهامة للبيانات الأساسية التي يعتمد عليها لتوفير العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وبالتالي تؤسس عليها تحديد المرافق

[1] )د.عطا الله أبو سيف أبادير ،د.جابر محمد عبد الجواد :اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق ،بدون ناشر ،٢٠٠٦ ،ص ٥.

العامة الاقتصادية التي تخدم الافراد في المنطقة الجغرافية التي تساهم بالدخل المتنوع من المرتبات أو الانتاج بالزراعي أو غير الزراعي .

**د- حجم المدخرات في كل منطقة ومتوسط نصيب الفرد منها :**

توزع أرصدة مدخرات الأفراد طبقا لتصنيفها وأهميتها النسبية لهذا التوزيع بحسب الإحصاءات قد شملت مدخرات بحكم القانون مثل الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الحكومي هى متنوعة بحسب نوع الجهات المعنية بالاستثمار الادخاري كالبريد أو شركات التأمين أو الجهات الاستثمارية الأخرى ([1]).

**٤- الحماية الأمنية للنشاط الاقتصادي :**

يهتم قطاع الأمن الاقتصادي بجانب القطاعات الأخرى إهتماما بالغاً بالاقتصاد الوطني نظراً لتحرير نشاطات العديد من القطاعات وتطوير التبادل الحر جعلا معظم الدول معرضة إلى التحركات الاقتصادية العالمية في تواصل استراتيجيات دبلوماسية متمثلة في وسائل اقتصادية وتجارية تتحدد في مفهوم العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية والعلمية للوطن([2]). ومنها على سبيل المثال الإدارات المتخصصة بمباحث الأموال العامة ،ومكافحة التهرب من الضريبة والرسوم ، وشرطة الكهرباء

[1]( http://www.capmas.gov.eg/

[2] )د.خليفة عيسى ،طباخي سناء :الذكاء الاقتصادي بدون ناشر ،بدون سنة نشر،ص ٦.

،والنقل والمواصلات ،والسياحة والآثار ،والمسطحات المائية ،والتجارة والتموين،والدفاع المدني والحريق،وإدارة تنفيذ الأحكام ،والمرور([1]).

**ثانيًا استراتيجيات لتطوير الخطة الاستثمارية في المحليات(٢ )**

١. تساعد الخطط الاستثمارية في تعزيز النشاط الاقتصادي في المنطقة المحلية. فهي تسهم في جذب الاستثمارات وتطوير الصناعات الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل للأفراد.

٢. تسعى الخطط الاستثمارية إلى تطوير وتحسين البنى التحتية المحلية، مثل الطرق والاتصالات والصرف الصحي والمياه وغيرها. وتوفر هذه التحسينات بيئة إيجابية للاستثمار وتدعم الحياة المعيشية.

٣. تهدف الخطط الاستثمارية إلى تحسين الخدمات العامة في المحليات، مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافة. وذلك يسهم في تلبية احتياجات الافراد في المجتمع المحلي

[1] )د.محمد علي أحمد قطب:الموسوعة القانونية والأمنية في حماية المال العام.إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٦،ص ٥٦٠.

[2] ) د.عبدالسلام محمد رائد : التنمية الاقتصادية اللامركزية للمحليات في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،مجلة روح القوانين ،كلية الحقوق جامعة طنطا ،عدد٨٢ ،ج١ اكتوبر ٢٠١٩ ،ص ٧٣.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

٤. تعتبر التنمية المستدامة هدفًا رئيسيًا للخطط الاستثمارية في المحليات. ولتحقيق ذلك، تتضمن الخطط الاستثمارية تعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في المحليات.

المحليات المتأخرة تنمويًا تواجه المناطق المتأخرة تنمويًا تحديات عدة تؤثر سلبًا على حياة السكان المحليين. قد تعاني هذه المناطق من نقص في الخدمات الأساسية مثل الماء والصرف الصحي والكهرباء، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية ونقص الفرص الاقتصادية. علاوة على ذلك، قد يواجه السكان في هذه المناطق صعوبة في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية الجيدة. هذه الاستحقاقات غالبًا ما تكون نتيجة لفقدان الاهتمام والاستثمار من قبل الحكومة والقطاع الخاص.([1])

لحل هذه المشكلة، تعتبر المحليات الشاملة أداة فعالة تسعى إلى تعزيز التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية في هذه المناطق. تتضمن المحليات الشاملة التخطيط للتنمية المشتركة بقدر الإمكان والتشارك في صنع القرار وتنفيذ السياسات والبرامج الأساسية. تعتمد هذه النماذج على مشاركة الجماعات المحلية بدعم الشراكات بين القطاعات المختلفة.

[1] د.اشرف حسين عطوة: نظام الإدارة المحلية بين اسلوبي التنظيم الإداري ،المجلة القانونية ،٢٠١٧،ص ٢٧٠.

من أهداف المحليات الشاملة هو تحسين البنية التحتية في المناطق المتأخرة. يتضمن ذلك توفير الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية. يساهم تحسين البنية التحتية في تعزيز فرص الاستثمار وإنشاء فرص عمل وتحسين البيئة الملائمة للسكان المحليين.

كما تهدف المحليات الشاملة أيضًا إلى إتاحة الفرص الاقتصادية في المناطق المتأخرة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع ريادة الأعمال وتوفير التدريب والتعليم المهني للشباب المحليين. يعتبر تعزيز الفرص الاقتصادية في هذه المناطق سبيلًا فعالًا لتحسين دخل الفرد والقضاء على الفقر والحد من البطالة.

تولي المحليات الشاملة اهتمامًا كبيرًا للتعليم والرعاية الصحية في المناطق المتأخرة. حيث أن التعليم من الأدوات القوية لتحقيق التغيير وتمكين الأفراد من النمو والتطور. مع ضرورة أن يكون التعليم عالي الجودة ومتاحًا للجميع بالقدر المناسب من التكلفة التى تتناسب مع كل فرد بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الطبقة الاجتماعية. بالنسبة للرعاية الصحية، تعمل المحليات الشاملة على تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وتوفير الرعاية الصحية الجيدة للسكان المحليين. بينما تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. تعمل المحليات الشاملة على تفعيل الاستدامة

البيئية من خلال تعزيز التنمية ذات الاستخدامات المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي وإدارة النفايات بشكل فعال.

**ثالثًا : المقومات التنافسية في المحليات :**

تتنوع المقومات التنافسية في المحليات وتشمل عدة عوامل. ترجع اهمية تعزيز أداء المحليات وامتيازها في السوق العالميةإلى بعض العناصر منها :

أ- التكنولوجيا الحديثة والابتكار تعتبر أحد أهم المقومات التنافسية في المحليات. فمع استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطور الابتكارات، يمكن للشركات المحلية أن تتفوق فيما يتعلق بجودة المنتجات والخدمات التي تقدمها. على سبيل المثال، إذا كانت شركة محلية تستخدم معدات وتقنيات حديثة، فإنها ستكون قادرة على توفير منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للابتكار الدؤوب في المحليات أن يؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وتحسين العمليات القائمة ، وبالتالي تعزيز قدرتهم التنافسية على المستوى الدولي.

ب- تعتبر قدرات الموارد البشرية أحد العناصر الأساسية في المقومات التنافسية. فالعاملين في المحليات هم الذين يضعون خبراتهم ومعرفتهم في خدمة تلك الشركات، وبالتالي يعتبرون أصلًا هامًا. إذا كانت المحلية تستثمر في تطوير وتدريب موظفيها، فسوف تحصل على ميزة تنافسية على المستوى المحلي والعالمي. يمكن تعزيز هذه

الميزة عن طريق جذب واحتفاظ المواهب، وتشجيع بيئة عمل إيجابية وداعمة، وتعزيز الإبداع والابتكار في المحلية.([1])

ج- التواجد في سوق العملات الأجنبية يمكن أن يكون له تأثير كبير على المقومات التنافسية للمحليات. فمن خلال تصدير المنتجات والخدمات إلى الأسواق الخارجية، يمكن للمحليات أن تتوسع في نطاق عملياتها وتحقق مزيد من النمو والربح. وبالنسبة للبلدان الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات، يمكن أن يكون التواجد في الأسواق العالمية عاملًا محفزًا للنمو الاقتصادي وتوفير الفرص الوظيفية للسكان.

د- القدرة على الابتكار في عمليات الإنتاج وخدمة العملاء يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز المقومات التنافسية في المحليات. فعندما تكون المحلية مبتكرة في تصميم وتطوير منتجاتها، وتقدم خدمات رائعة للعملاء، فإنها تكسب سمعة جيدة وتُعتبر الاختيار الأفضل بين المنافسين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التركيز على رضا العملاء والابتكار فيما يتعلق بالعمليات إلى تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، مما يزيد من ربحية المحلية ويعزز مستقبلها.

هـ- تعزز المحليات مقومات التنافسية من خلال بناء شراكات استراتيجية والتعاون الاستراتيجي. فعندما تختار المحلية الشراكات المثلى مع الموردين والشركاء

[1] د.راوية عبدالقادر عويس : المشروعات الصغيرة وأثرها في التنميةالاقتصادية – مصر نموذجا ،المجلة العلمية للدراسات البيئية ،العدد الاول ٢٠١٦،ص٨٢.

الاستراتيجيين، فإنها تحصل على ميزة تنافسية من خلال تقاسم الموارد والمعرفة والخبرات. ابتكار تلك الشراكات يمكن أن يفتح أبوابًا للمحليات للوصول إلى الأسواق الجديدة وتسليم منتجاتها وخدماتها لعملاء مختلفين حول العالم.

وفي عصر العولمة والتطور التكنولوجي السريع، أصبحت المحليات تواجه تحديات عديدة في مجال التنافسية مع المؤسسات العالمية الكبيرة. تعتبر المقومات التنافسية الأساسية للمحليات عاملاً حاسماً للبقاء والنجاح في سوق الأعمال اليوم. إنها العناصر التي تميز المحليات عن منافسيها، وتسهم في جذب العملاء والاحتفاظ بهم، وتزيد من ربحية المحلية. هناك بعض المقومات التنافسية الرئيسية في المحليات منها :

**١- الجودة:**

الجودة أحد أهم المقومات التنافسية في المحليات، حيث يبحث العملاء عن المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية. يجب على المحليات العمل على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، وتلبية احتياجات وتوقعات العملاء. من خلال توفير تجربة جيدة للعملاء، يمكن للمحليات الحفاظ على قاعدة عملاء واسعة والحصول على

توصية العملاء الجدد.([1])

**٢-التكنولوجيا والابتكار:**

التكنولوجيا والابتكار أيضاً مقومتين أساسيتين في التنافسية المحلية. يجب على المحليات الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتطوراتها، واستخدامها لتحسين عملياتها وتقديم منتجات وخدمات أفضل وأكثر كفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المحليات قادرة على الابتكار والخروج عن المألوف لتلبية احتياجات العملاء بشكل مبتكر. صناعة المحليات الإبداعية والمبتكرة تجعلها تتحدى المؤسسات العالمية الكبيرة وتفوز بحصة سوقية أكبر.

**٣-التكلفة والكفاءة:**

التكلفة والكفاءة من العوامل المهمة في التنافسية المحلية. يجب أن تقدم المحليات منتجات وخدمات بأسعار مناسبة ومنافسة مع المؤسسات الكبيرة. يجب على المحليات كذلك أن تكون كفؤة في إدارة مواردها وعملياتها، وتحقيق التوازن بين جودة المنتج وتكلفته. إذا تمكنت المحليات من تحقيق التكلفة والكفاءة المناسبة، فإنها ستتمكن من تقديم قيمة أعلى للعملاء وتحقيق تنافسية عالية في السوق.

**٤- المرونة والاستجابة السريعة:**

[1] د.كامل الشنديدي: الاطر التنظيمية والتعاقدية لمشاركة راس المال المخاطر وراس المال الخاص، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣،ص ١٦.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

تعتبر المرونة والقدرة على الاستجابة السريعة لاحتياجات العملاء أيضاً مقومات تنافسية مهمة في المحليات. يجب أن تكون المحليات قادرة على تلبية تغيرات الطلب في وقت قصير، تعديل المنتجات والخدمات بسرعة، والتكيف مع المتغيرات في سوق الأعمال. المرونة والاستجابة السريعة تمكن المحليات من تحقيق رضا العملاء وبقائهم في مواجهة التحديات المتغيرة.

**٥- العلامة التجارية والتسويق:**

العلامة التجارية والتسويق مقومات تنافسية أخرى في المحليات. يجب أن تقوم المحليات ببناء علامة تجارية قوية ومميزة من خلال توفير منتجات وخدمات ذات جودة عالية، وتجربة عملاء مرضية، والتفوق في الدعاية والتسويق. من خلال الاستثمار في العلامة التجارية، يمكن للمحليات بناء هوية واضحة ومميزة وزيادة وعي العملاء بالمنتجات والخدمات التي تقدمها.([1])

**رابعًا : تمكين القطاع الخاص في الإدارة الاقتصادية للمحليات :**

الإدارة الاقتصادية للمحليات أمرًا حاسمًا في تنمية البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. واحدة من الطرق الرئيسية لتحقيق ذلك هو تمكين القطاع الخاص. يعد القطاع الخاص شريكًا استراتيجيًا في التنمية الاقتصادية

[1] د.محمد راشد الفندي: الحماية القانونية للاستثمار الاجنبي في القانون الكويتي وتسوية المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣،ص ٨٣.

المستدامة وقابل للتطوير للمساهمة في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية.

إن تمكين القطاع الخاص في الإدارة الاقتصادية للمحليات يعني تهيئة البيئة الملائمة لازدهار الأعمال وتعزيز المشاركة النشطة للقطاع الخاص في مجالات الاقتصاد المحلي. وللتمكين الناجح للقطاع الخاص في الإدارة الاقتصادية للمحليات، هناك العديد من العوامل التي يجب مراعاتها. في البداية، يجب وضع السياسات والإجراءات الملائمة لتعزيز المشاركة الخاصة في الإدارة الاقتصادية المحلية. يجب أن تكون هذه السياسات موضوعة لتحقيق الشفافية والعدالة والمساواة في الفرص. يجب تطبيق السياسات والقوانين التنظيمية التي تحمي حقوق المستثمرين وتحد من المخاطر الاستثمارية. علاوة على ذلك، يجب أن تكون الإجراءات الإدارية سريعة وفعالة لتشجيع روح الريادة والابتكار وتقديم الدعم اللازم للشركات المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير بيئة تجارية ملائمة لتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام. ينبغي أن يتم تسهيل إجراءات تأسيس الأعمال وتوفير الدعم المالي والمعرفي لريادة الأعمال. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير برامج التدريب والتعليم وتوفير التمويل وتقديم الاستشارات الفنية والمهنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

أن تلعب الشراكات بين القطاع الخاص والعام دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي.([1])

ومن الضروري أيضا تعزيز التكنولوجيا والابتكار في الإدارة الاقتصادية المحلية. تلعب التكنولوجيا والابتكار دورا حيويا في تحسين الكفاءة وتحقيق التطور الاقتصادي المستدام. يجب تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الإدارية لتحسين الكفاءة وتوفير الوقت والموارد. بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع الابتكار في القطاع الخاص من خلال دعم البحث والتطوير وتطوير قدرات المواهب. كم يجب تعزيز التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام في الإدارة الاقتصادية المحلية. يجب أن يكون هناك اتجاه نحو الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام لتحقيق التنمية المستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الدعم التشريعي والإداري للشركات وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات والموارد.

من الناحية العامة، يعود النجاح في تحقيق التنمية المستدامة إلى قدرة الحكومة المحلية على توفير الخدمات العامة بشكل فعال وكفء. ومن المعروف أن القطاع الخاص يتمتع بمزايا عديدة في مجال إدارة الأعمال، مثل المرونة والابتكار

---

١د. أحمد إبراهيم سماحة: حاضنات الأعمال ودورها في التنمية، دار النهضة العربية ،٢٠٢١،ص ١٨٨.

والكفاءة. لذلك، يُعتبر تمكين القطاع الخاص أمرًا حيويًا لتعزيز الإدارة الاقتصادية للمحليات.

أحد أبرز الفوائد التي يوفرها التمكين للقطاع الخاص هو تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في المنطقة. في الوقت الذي تكون فيه الحكومة غالبًا مقيدة بالموارد المتاحة لديها، يمكن للشركات الخاصة توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والنقل. كما أنها تعزز الاقتصاد المحلي وتعمل على توفير فرص عمل محلية وتحسين مستوى المعيشة. علاوة على ذلك، يمكن للشركات الخاصة دفع الضرائب والرسوم المحلية، مما يزيد من موارد الحكومة المحلية ويساعد في تحقيق الاكتفاء المالي. وفضلا عن ذلك، يمكن للشركات الخاصة توفير الخدمات بشكل أفضل وأكثر كفاءة بالمقارنة مع الجهات الحكومية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للسكان المحليين. ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي يمكن أن تعترض عملية تمكين القطاع الخاص في الإدارة الاقتصادية للمحليات. فعلى سبيل المثال، قد يكون هناك تحفظ بين الشركات الخاصة على العمل مع الحكومة المحلية بسبب ضبابية الإجراءات والمعايير التي قد تسبب عدم اليقين وتأجيل الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك مخاوف بشأن الفساد في الجهات الحكومية المحلية، مما يزيد من مخاطر

الاستثمار.([1])

للتغلب على هذه التحديات، يجب على الحكومة المحلية تبسيط وتوضيح إجراءات التعاون وتبني نظام شفاف وفعال. يجب أيضا تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وضمان مشاركة القطاع الخاص في عملية صنع القرار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عقد حوار مفتوح ومستمر بين الجانبين وإنشاء آليات لتقييم أداء القطاع الخاص في تقديم الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة المحلية توفير البيئة القانونية والتشريعية الملائمة للشركات الخاصة. يجب أن توفر الحماية القانونية للمستثمرين وتسهل عملية التسجيل وتسهيل الإجراءات الضريبية والمالية. كما يجب أن تقدم التحفيزات والدعم المالي للمشاريع الاقتصادية الجديدة والمبتكرة.

**خامسًا :التكتلات الاقتصادية في المحليات :**

التكتل الاقتصادي من أبرز الوسائل التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين فرص الاستثمار والتجارة بين البلدان. ولكن هل يمكن أن تكون هذه التكتلات ذات فوائد وتحديات مماثلة على المستوى المحلي؟ في هذا المقال، سنتناول دراسة

[1] د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح : انظمة الاستثمار في مصر،دار النهضة العربية ،٢٠٢٢،ص ١٠٨.

التكتلات الاقتصادية في المحليات ونسلط الضوء على الفوائد التي يمكن أن تجلبها والتحديات التي يجب التغلب عليها.

تعريف التكتلات الاقتصادية في المحليات: يشير مصطلح "التكتلات الاقتصادية في المحليات" إلى التحالفات والتعاون الاقتصادي بين البلديات والمناطق المجاورة بهدف تعزيز التجارة والاستثمارات المحلية. قد تتكون هذه التكتلات من بلديات في نفس الدولة أو في دول مجاورة، حيث يجتمع الممثلون على مستوى المحلي للتعاون في مجالات مشتركة مثل التسويق، والتجارة، والتعليم، والسياحة، وغيرها من القضايا الاقتصادية.

**أ-الفوائد المحتملة للتكتلات الاقتصادية في المحليات:**

١- زيادة الفرص التجارية: من خلال التكتلات الاقتصادية في المحليات، يمكن للبلديات أن تعمل معًا لتحسين البنية التحتية وتوفير بيئة أفضل للتجارة المحلية والاستثمار. قد يتم زيادة فرص العمل وتنشيط القطاع المحلي بحيث يتمكن المواطنون من الحصول على فرص أفضل.

٢- .تبادل المعرفة والخبرات: من خلال التكتلات، يمكن للبلديات تبادل المعرفة والخبرات في العديد من المجالات المحلية. قد تعاني بعض البلديات من نفس

التحديات والمشكلات ونجد أن الحلول التي يتم تبنيها يمكن أن تكون مفيدة لجميع الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

٣-قوة التفاوض: يمكن للتكتلات الاقتصادية في المحليات أن تعزز قوة التفاوض للأعضاء المشاركين. عوضًا عن التفاوض بشكل فردي مع فرص الاستثمار أو التجارة، يمكن للأعضاء العمل سويًا للتفاوض على شروط أفضل وتحقيق اتفاقات مشتركة.

٤- تعزيز السياحة المحلية: يمكن أن تكون التكتلات الاقتصادية فرصة لتعزيز السياحة المحلية وزيادة الوعي بالمناطق والمعالم السياحية. باستخدام القدرات المشتركة، يمكن للأعضاء الترويج للسياحة والحفاظ على التراث المحلي، مما يعني زيادة الدخل وتحسين جودة الحياة للسكان المحليين.

**ب-التحديات المحتملة للتكتلات الاقتصادية في المحليات:**

١-الفوارق الاقتصادية: قد تواجه التكتلات الاقتصادية صعوبة في التوافق بين الأعضاء فيما يتعلق بتوزيع الفوائد الاقتصادية. قد تكون هناك فوارق كبيرة بين البلديات المشاركة فيما يتعلق بالموارد والتنمية الاقتصادية، مما يمكن أن يؤثر على العدالة والمشروعية في التكتل.

٢- .قيود التشريعات المحلية: يمكن أن تواجه التكتلات الاقتصادية تحديات في العمل معًا بسبب القيود التشريعية المحلية. قد تكون هناك صعوبة في تنفيذ القوانين والسياسات على مستوى المحلي وتوحيد الأنظمة والإجراءات.

٣- التحديات الثقافية: قد تواجه التكتلات الاقتصادية تحديات في التجاوب والتنسيق بين الثقافات المختلفة للبلديات الأعضاء. قد يكون هناك اختلاف في القيم والتوجهات والتقاليد الثقافية، مما يتطلب التفاهم والتواصل الجيد بين الأعضاء.

٤- .قدرات الادارة المحلية: يمكن أن تواجه التكتلات الاقتصادية تحديات في إدارة العمليات والبرامج المشتركة بسبب قدرات الإدارة المحلية المحدودة. يتطلب تنفيذ التكتلات المتواصلة والتعاون الجيد بين الأعضاء، وهذا يمكن أن يكون تحديًا للبلديات الصغيرة ذات الموارد المحدودة.

**سادسًا :دور المبادرات والانشطة التطوعية في التنمية المحلية :**

المبادرات والانشطة التطوعية من العناصر الهامة في عملية التنمية المحلية، حيث تعمل هذه الأنشطة على تحفيز المشاركة الفعّالة للأفراد في تطوير مجتمعاتهم وتحسين الحياة فيها. إن هذه المبادرات تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الوعي المجتمعي وتعزيز التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع. إن المبادرات والانشطة التطوعية تعد أداة قوية للمساعدة في حل المشاكل الاجتماعية

المحلية، وتقديم الدعم والخدمات الضرورية للمجتمعات المحلية. فمن خلال التطوع، يتاح للأفراد الفرصة للمشاركة في القرارات والتأثير في مسار التنمية المحلية. ولهذا السبب، يعد التطوع أحد الأساليب الفعّالة لتعزيز المواطنة النشطة والمشاركة الاجتماعية.([1])

تساهم المبادرات والانشطة التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية من خلال العديد من الطرق. فمن بين أهم الأدوار التي تلعبها هذه المبادرات هي توفير الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، مثل توفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما تساهم في تعزيز فرص العمل وتحسين مستويات الدخل والحياة للأفراد في المجتمع.

تعمل المبادرات التطوعية أيضاً على تعزيز الوعي المجتمعي بالقضايا البيئية. إن حماية البيئة هي أمر ضروري للحفاظ على استدامة التنمية المحلية، ويمكن للأنشطة التطوعية المختلفة تعزيز التوعية حول هذه القضية وتشجيع المجتمعات المحلية على اتخاذ إجراءات للحفاظ على البيئة المحلية.

تعزز المبادرات والانشطة التطوعية أيضاً قدرة المجتمعات المحلية على التحمل والاستجابة في حالات الكوارث والأزمات. إن القدرة على التحمل تعد عاملاً

[1] www.presidency.eg

أساسياً لتعزيز استدامة التنمية المحلية، وتساعد في حماية الأفراد والمتضررين وإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة بسرعة وكفاءة.

بالإضافة إلى ذلك، تعزز المبادرات والانشطة التطوعية التفاعل بين أفراد المجتمع وتعزز التعاون والتضامن الاجتماعي. عندما يعمل الأفراد سوياً لتحقيق أهداف وغايات محددة، يتشكل روابط قوية بين الأشخاص ويتم تعزيز قدرة المجتمع على مواجهة التحديات والتغلب عليها.

المبادرات والانشطة التطوعية تعزز أيضاً القدرات والمهارات الشخصية للمشاركين. وهذا يعني أنهم يتلقون فرصاً للتعلم والتطوير الشخصي، بالإضافة إلى إثراء وتجربة جديدة تعينهم على تنمية مهاراتهم الفردية والاجتماعية والتقنية.لكي تكون المبادرات والانشطة التطوعية فعّالة، يجب أن تنفذ بطريقة مهنية ومنظمة. يجب على الجهات المعنية تقديم الدعم اللازم وتوفير الإرشاد والتوجيه للمتطوعين. يجب أيضاً تشجيع المشاركة الواسعة وتعزيز التعاون بين المنظمات والجمعيات المحلية والهيئات الحكومية والمجتمعية.([1])

أصبحت المبادرات والأنشطة التطوعية من أهم العوامل التي تساهم في التنمية المحلية في جميع أنحاء العالم، حيث تعتبر هذه الجهود الفردية والجماعية من

١د.سالي سمير فهمي عبد المسيح: نظرية الأسواق ودور الدولة في اقتصاد السوق،دار النهضة العربية ،٢٠٢٠،ص٩٩.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

أبرز الوسائل التي تعزز من حياة الأفراد وتساهم في تنمية المجتمعات المحلية. وتعتبر التنمية المحلية من أهم الأهداف التي تسعى إليها الحكومات والمنظمات الدولية، حيث تعزّز الاقتصاد المحلي وتوفر فرص العمل وتعمل على تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر والجوع.

المبادرات والأنشطة التطوعية تعد جزءًا لا يتجزأ من التنمية المحلية، حيث تلعب دورًا حيويًا في تعزيز مهارات وقدرات الأفراد وتعزيز دورهم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. وتعتبر المبادرات والأنشطة التطوعية وسيلة فعالة للتفاعل المجتمعي والتعاون بين الأفراد في مجالات مختلفة، سواءً كانت في مجال التعليم والصحة والثقافة والبيئة.

كما تلعب المبادرات والأنشطة التطوعية دورًا رئيسيًا في تعزيز التعليم المحلي، حيث يعمل المتطوعون على تقديم العملية التعليمية والتدريبات العملية وتوفير فرص التعلم الفردية للأفراد في المجتمعات المحلية. وبفضل هذه الجهود، يتم تحسين مستوى التعليم وتنمية مهارات الأفراد وتمكينهم من المساهمة بشكل فعال في تنمية المجتمعات المحلية .

فالمبادرات والأنشطة التطوعية لها دورًا أساسيًا في تعزيز الصحة ورفاهية الأفراد في المجتمعات المحلية. فعن طريق تنظيم حملات توعية صحية وتوزيع المواد

الطبية وتقديم الخدمات الصحية، يساهم المتطوعون في تحسين حياة الأفراد وتقديم العناية الصحية اللازمة للمرضى والمحتاجين.

أيضًا، تعتبر المبادرات والأنشطة التطوعية وسيلة لتعزيز الثقافة والفنون المحلية في المجتمعات. بفضل جهود المتطوعين، يتم تنظيم فعاليات ثقافية متنوعة مثل المهرجانات والعروض الفنية وورش العمل، مما يساهم في الحفاظ على التراث الثقافي وتشجيع الفنانين المحليين وتمكينهم من عرض أعمالهم وإبرازها. بالإضافة إلى ذلك، تلعب المبادرات والأنشطة التطوعية دورًا حيويًا في حماية البيئة والمحافظة عليها، حيث يعمل المتطوعون على تقديم خدمات التنظيف والتجميل للبيئة المحلية، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة والممارسات الصديقة للبيئة. وبواسطة هذه الجهود، يتم الحفاظ على الطبيعة والبيئة المحيطة، وتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة.

علاوة على ذلك، تعتبر المبادرات والأنشطة التطوعية وسيلة فعالة لتشجيع المشاركة المجتمعية وتعزيز الروابط الاجتماعية في المجتمعات المحلية. فمن خلال المشاركة في الأنشطة التطوعية، يتم تعزيز الاندماج الاجتماعي وتعليم القيم والأخلاق وتعزيز الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمعات.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

استعرضت وزارة التنمية المحلية في مشكلة البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات بين المحافظات والمدن الجديدة بالتعاون مع وزراء اخر معنيين موزارة الاسكان ووزارة البيئة وكذلك انشاء المحطات الوسيطة والثابته والمتحركة والمدافن الصحية الآمنه لتحقيق الكفاءة التشغيلية بالتعاون مع هيئة المجتمعات العمرانية وادارات المخلفات الصلبة لضمان وجود بيئة نظيفة مستدامة ومواجهة تحديات مخلفات الهدم والبناء بإعادة التدوير . وإزالة التعديات على أراضي الدولة واسترداد الأراضي المختصبة بدون وجه حق.ولا تغفل دعم المواطن بعمل سوق اليوم الواحد لتوفير السلع الاساسية بجودة عالية واسعار تنافسية لتعزز الاستقرار المعيشي ودعم الفئات الأكثر احتياجًا ([1]).

بالاضافة إلى الجهود المبذولة لتحسين الخصائص السكانية ببعض المحافظات وإعداد جيل ثانى وثالث من الكوادر البشرية وتفعيل إدارة الأزماتو تطوير وإنشاء المجازر الحكومية بالطرح الاستثماري بهدف توفير لحوم آمنه للمواطنين وتعزيز الاستدامة البيئية .

ومن المبادرات التى اهتمت بها المحليات في مصر :

[1] د.بديعة لشهب :اخلاقيات الاقتصاد في ظل العولمة ،مجلة السلم ،منتدى ابو ظبى للسلم ،٢٠٢٢،ص٦٥.

- مبادرة " صوتك مسموع ": لتلبية شكاوى المواطنين حول تراكمات المخلفات وعدم تسوية ورصف الطرق في بعض المحافظات .
- مبادراة سداد ديون ٦آلاف من المزارعين لتخفيف الأعباء المالية عن المزارعين لتعكس قيم التضامن والتكاتف بين الدولة والمجتمع المدنى .
- مبادرة "ابدأ طريقك " في محافظة اسوان لدعم الشباب وتقليل البطالة بهدف خلق فرص عمل للشباب . بالاضافة إلى الدعم المستمر لتحسين الخصائص السكانية وتطوير المهارات الريادية وتطوير القدرات البشرية وتزيز الوعى المجتمعى .
- مبادرة "مشروعك" بالتعاون مع بضع بنوك وطنية لتقديم الدعم والتمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كل المحافظات ومنح التراخيص بسهولة ويسر
- مبادرة " حياة كريمة ":

**سابعًا : المنظمات الدولية الداعمة بتمويل المحليات :**

المحليات غالبًا ما تواجه نقصًا في التمويل بسبب قلة الموارد المالية لدى الحكومات المحلية، وعدم قدرتها على تلبية احتياجات السكان بشكل كامل. لهذا السبب تلجأ

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

المحليات إلى طلب التمويل من المنظمات الدولية التي تدعم المشاريع السكنية والبنية التحتية المحلية.

إحدى المنظمات الدولية الداعمة للمحليات هي البنك الدولي([1]). يُعد البنك الدولي واحدًا من أهم الجهات المانحة في العالم، حيث يوفر التمويل والمعونة الفنية للمحليات بغرض تحسين الظروف المعيشية وتعزيز التنمية المستدامة. يقدم البنك الدولي قروضًا ميسرة الشروط ومنحًا غير مستردة للمحليات لمساعدتها في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية.

تدعم المنظمات الدولية الأخرى المحليات بتمويلها المالي، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد الأوروبي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها. تهدف هذه المنظمات إلى تعزيز التنمية في البلدان النامية والمجتمعات الضعيفة القدرات، من خلال توفير التمويل اللازم وتعزيز البنية التحتية وتطوير الخدمات الأساسية.([2])

المنظمات الدولية الداعمة للمحليات شريكًا حيويًا في عملية التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المختلفة. فبفضل التمويل الذي تقدمه هذه

---

[1] www.imf.org

[2] www.ifc.org

المنظمات، تستطيع المحليات توفير البنية التحتية الضرورية والخدمات الأساسية للمجتمع، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة للسكان. وتتعاون المنظمات الدولية مع المحليات في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مشاريع متعددة في مجالات مختلفة، مثل بناء وتطوير المدارس والمستشفيات، وتحسين البنية التحتية للنقل والطاقة والماء، وتعزيز القدرات البشرية من خلال توفير التعليم والتدريب وتطوير المهارات.

إضافة إلى ذلك، فإن المنظمات الدولية تلعب دورًا هامًا في تعزيز حوكمة المحليات، وتعزيز قدراتها في إدارة الموارد المالية وتحسين أداء الخدمات المقدمة. وذلك من خلال تقديم المشورة الفنية والتدريب وتبادل الخبرات وتطوير النظم والبرامج الإدارية.

بالإضافة إلى دعم المحليات بالتمويل المالي، تلعب المنظمات الدولية أيضًا دورًا هامًا في تعزيز التعاون بين المحليات المختلفة وتبادل الخبرات والمعرفة. فتنظم هذه المنظمات العديد من الفعاليات والمؤتمرات وورش العمل التي تجمع بين المحليات لتبادل الخبرات ومناقشة التحديات المشتركة والبحث عن حلول مستدامة.

منظمات التمويل الدولية المحلية تعمل على تطوير الشراكات والعلاقات مع المانحين والشركاء المحليين والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع

الخاص. تعتبر هذه الشراكات أداة أساسية لضمان استدامة المشاريع الممولة وتحقيق نتائج إيجابية وقابلة للقياس. تتحقق هذه الشراكات من خلال وضع خطط واستراتيجيات وأهداف مشتركة ، ومتابعة وتقييم الأداء ، وتعزيز التواصل وتبادل المعلومات.

بالإضافة إلى دعم المشاريع ، تقدم المنظمات الدولية المحلية أيضًا الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي الذي يعمل على تنفيذ المشاريع. يتم تحقيق ذلك من خلال تقديم التمويل المباشر أو التمويل غير المباشر من خلال المنظمات غير الحكومية.

واحدة من التحديات التي تواجهها المنظمات الدولية المحلية في تمويل مشاريعها هي تأمين الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها. تدير هذه المنظمات حملات توعية وجمع تبرعات لزيادة الوعي العام بقضايا التنمية وجلب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع. يعتبر المستفيدون المحتملون والمساهمون المحليون والعالميون أولئك الذين يدعمون هذه الجهود من خلال التبرعات المالية واللازمة.

تتطلب عملية تمويل المشاريع المحلية تخطيطاً متقناً وإدارة فعالة للموارد المالية. يتم تحقيق ذلك من خلال وضع موازنة مالية دقيقة وإدارة النفقات والإيرادات

بشكل فعال ، بالإضافة إلى تقديم تقارير شفافة ومفصلة حول استخدام التمويل والنتائج المحققة.

## المبحث الرابع

## العلاقة بين المرافق العامة الاقتصادية ومشروعات الاستثمار

**أولا : التحديات التي تواجه التخطيط الاستثماري في المحليات :**

تواجه الخطط الاستثمارية في المحليات العديد من التحديات التي قد تعوق تنفيذها وتحقيق أهدافها. هذه التحديات تتفاوت في طبيعتها وشدتها من منطقة لأخرى، ولكنها تشترك في بعض الجوانب المشتركة منها تعتمد معظم المحليات على ميزانيات محدودة، مما يقلل من قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية الكبيرة. كما تواجه المحليات صعوبة في الحصول على التمويل من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.و تتضمن عملية إعداد وتنفيذ المشاريع الاستثمارية العديد من الإجراءات الروتينية التي تستغرق وقتًا طويلاً. بالاضافة إلى وجود العديد من الجهات الحكومية المعنية بالمشاريع الاستثمارية يؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتأخيرها.كما ان انتشار الفساد في بعض الأحيان يؤدي إلى إهدار الموارد العامة وتحويل المشاريع عن مسارها الصحيح. ومن الضرورة أن نؤكد على أنه قد يفتقر العاملون في الإدارات المحلية إلى الخبرة

اللازمة لإعداد وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. ومن ابرز التحديات القدرات التقنية للكوادر المحلية محدودة، مما يعيق استخدام التقنيات الحديثة في إدارة المشاريع([1]).

**ثانيا : مشروعات التنمية في المحليات :**

مشروعات التنمية في المحليات من أهم الأدوات التي تُستخدم لتحقيق التنمية المستدامة وتطوير المجتمعات. حيث تهدف هذه المشروعات إلى دعم وتعزيز القدرات والمهارات السكانية المحلية، وتحسين الظروف المعيشية والبيئية، وتوفير فرص العمل والتواصل، وتمكين السكان من المساهمة في صنع القرار وإدارة مصيرهم بطريقة فعّالة. وفي هذا المقال، سنستعرض أهمية مشروعات التنمية في المحليات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

تعد المحليات هي أدنى وحدة إدارية في أي بلد أو منطقة، وتتضمن مجتمعًا صغيرًا تتم تنظيمه وإدارته من خلال مجلس محلي. وفي العديد من الدول، تعتبر المحليات هي المحرك الأساسي للتنمية المحلية، حيث يتم تخصيص الموارد المالية والبشرية لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف تطوير المنطقة وسكانها. وتعد هذه المشروعات فعالة بشكل خاص في المجالات التالية: التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الثقافة والسياحة.

[1] www.investinegypt.gov.eg

تلعب المشروعات التعليمية دورًا حاسمًا في تطوير المحليات. فمن خلال تقديم برامج تعليمية عالية الجودة وتوفير بنية تحتية تعليمية قوية، يمكن للمحليات تعزيز فرص التعليم للجميع دون تمييز. وبالتالي، يمكن للسكان المحليين تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكنهم من المشاركة بنشاط في العملية التنموية.أما المشروعات الصحية، فتلعب دورا أساسيا في تحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية. فمن خلال توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية وتوعية السكان بأهمية الصحة الجيدة والممارسات الصحية السليمة، يمكن للمحليات تحقيق نقلة نوعية في القدرات الصحية للسكان. وبالتالي، يمكن حماية المجتمع من الأمراض والأوبئة وتعزيز صحتهم العامة.([1])

و فيما يتعلق بالبنية التحتية، تلعب المشروعات في تطويرها دورًا حاسمًا. فمن خلال بناء الطرق والجسور وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي، يمكن للمحليات تحسين الوصول إلى المناطق النائية وتمكين السكان من الوصول إلى الفرص الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل. وبالتالي، يمكن تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز الحكم الرشيد والمستدام في المحليات.إلى جانب ذلك، تلعب المشروعات التي تستهدف توفير فرص العمل دورًا حاسمًا في تحسين الأوضاع الاقتصادية المحلية.

١) د. رشدي ابراهيم السيد ابوكريمة: علم المالية العامة ،دار النهضة العربية ،٢٠٢٣،ص ٢١٣.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

فمن خلال تنفيذ مشروعات التشغيل الذاتي والتنمية الاقتصادية المحلية، يمكن توفير فرص عمل للشباب وتجنب البطالة. وبالتالي، يمكن للشباب المحلي البقاء في منطقتهم والمساهمة في تنميتها بدلاً من الهجرة إلى المدن الكبيرة بحثًا عن فرص العمل.

أما فيما يتعلق بالثقافة والسياحة، فتعد المشروعات في هذا المجال أساسية للحفاظ على التراث الثقافي والترويج للسياحة المحلية. فمن خلال تطوير مواقع سياحية محلية وتوفير الدعم للحرفيين والفنانين المحليين، يمكن للمجتمع المحلي الاستفادة من السياحة واستدامتها، وفتح آفاق جديدة لتواصل الثقافات المختلفة وزيادة الوعي الثقافي.

من الواضح أن مشروعات التنمية في المحليات تلعب دورًا حاسمًا في تطوير المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة. حيث تأتي هذه المشروعات لتعزيز القدرات السكانية المحلية وتحسين الظروف المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب أن تكون هناك عملية تخطيط جيدة وتنفيذ فعّال وتشاركية مع المجتمع المحلي. كما ينبغي توفير الدعم المالي والتقني اللازم لإنجاح المشاريع وتحقيق النتائج المرجوة.

على المستوى العالمي، يجب أن تعزز الدول والمؤسسات الدولية التعاون والشراكة لدعم المحليات في تنفيذ مشروعات التنمية. ويجب ان توفروا التمويل المناسب والتكنولوجيا والخبرات لتعزيز قدرات المحليات وتحقيق التنمية المستدامة. وعلى صعيد المجتمعات المحلية، ينبغي أن يشجع المواطنون على المشاركة الفعالة في عملية صنع القرار والمساهمة في تنفيذ المشروعات المحلية.

تعد مشروعات التنمية في المحليات أحد الأدوات الرئيسية لتعزيز التقدم والرخاء في المجتمعات. إنها تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان المحليين من خلال توفير البنية التحتية اللازمة وتعزيز الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والماء والكهرباء وتوفير فرص العمل. ومع ذلك ، تواجه هذه المشروعات العديد من التحديات والصعوبات في التنفيذ. سنتناول في هذا المقال مزايا مشروعات التنمية في المحليات والتحديات التي تعترضها.

أحد أهم مزايا مشروعات التنمية في المحليات هو أنها تعطي الأفراد والمجتمعات المحلية فرصة للمشاركة الفعالة في هذه المشاريع.([1]) إنها تعتبر فرصة لتنمية المهارات وبناء القدرات لدى المحليين وتمكينهم من تحقيق تغيير إيجابي في مجتمعاتهم. بالإضافة إلى ذلك ، تعمل هذه المشاريع على تعزيز الشمول الاجتماعي

[1] www.mped.gov.eg

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين الفقراء والأغنياء وتحسين جودة الحياة للجميع.

مشروعات التنمية في المحليات تسهم في بناء البنية التحتية اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة والاستثمار. فبالاستثمار في البنية التحتية مثل الطرق والجسور والميناء والمطار ، يتم تحسين سهولة التنقل والنقل والوصول إلى الأسواق وبالتالي انتشار فرص العمل ودخل المحليين. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تطوير البنية التحتية يعزز استثمارات القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الاقتصادية للمحلية.

تهدف مشروعات التنمية في المحليات أيضًا إلى تعزيز الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والكهرباء والماء والصرف الصحي. من خلال توفير هذه الخدمات بشكل كافٍ وبجودة عالية ، يتم تحسين مستوى المعيشة للسكان المحليين وتعزيز فرصهم في التنمية المستدامة. تعتبر الخدمات الأساسية ضرورية لضمان حياة كريمة لجميع الأفراد فهي تمكنهم من الحصول على فرص تعليمية وصحية جيدة وتمكنهم من الاستغلال الكامل لإمكاناتهم والمساهمة في تحقيق التنمية.

ومع ذلك ، يواجه مشروعات التنمية في المحليات العديد من التحديات والصعوبات ([1])التي يجب معالجتها بجدية. أحد أبرز التحديات هو قلة الموارد المالية ([2]) والبشرية. غالبًا ما تعاني المحليات من ضعف الإيرادات وذلك بسبب نقص التجارة والاستثمار فيها ، مما يعني أنها لا تملك القدرة على تمويل مشروعات التنمية الضخمة وتوفير البنية التحتية والخدمات الأساسية المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك ، يوجد نقص في الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في المحليات ، مما يصعب على الجهات المحلية تطبيق المشاريع وإدارتها بطرق فعالة.

تعاني مشروعات التنمية في المحليات أيضًا من مشكلة عدم الاستدامة ، حيث أن العديد من هذه المشروعات تواجه تحديات في المحافظة على التقدم المحقق وضمان استمرارية النتائج المحققة. فعلى سبيل المثال ، قد يتم بناء مدرسة أو مستشفى في محلية معينة ، ولكن قد يواجه هذان المشروعان صعوبة في الحفاظ على الصيانة وتوفير الكوادر الضرورية لتشغيلها بشكل فعال وفعالية. لذلك ، من المهم أن تتم توفير آليات وآليات للمحافظة على استدامة هذه المشروعات على المدى الطويل وضمان تحقيق الفوائد المستدامة للمجتمع.

---

[1] www.mld.gov.eg

[2] د.احمد طه ابراهيم الشعار: اعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصري ودوره في النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣،ص ٧٣.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

بالنظر إلى التحديات التي تواجه مشروعات التنمية في المحليات ، فإنه يجب تبني نهج شامل يجمع بين الإجراءات التقنية والمالية والإدارية لتعزيز نجاح هذه المشاريع. ينبغي للحكومات المحلية التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي لتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة وبناء الشراكات القوية لتنفيذ وإدارة هذه المشاريع بشكل فعال. كما يجب توفير التدريب والتثقيف للموظفين المحليين وتعزيز قدراتهم ومهاراتهم لضمان إدارة المشاريع بشكل فعال وفعالية.

بالاعتماد على دور المشروعات في تعزيز التنمية في المحليات ، يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تحقيق التقدم المستدام والرخاء الاقتصادي والاجتماعي في مجتمعاتنا. ومع ذلك ، لا بد أن نتجاوز التحديات والصعوبات التي تواجهها هذه المشروعات من أجل ضمان فوائدها واستدامتها على المدى الطويل. يتطلب ذلك العمل المشترك والتنسيق المستمر بين جميع الأطراف المعنية وتعبئة الموارد اللازمة وبناء القدرات وتعزيز الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة في المحليات.

**ثالثًا: خدمات المحليات الالكترونية :**

الخدمات المحلية الإلكترونية نقلة نوعية في تفاعل المواطنين مع الحكومات المحلية. فهي تهدف إلى تسهيل الإجراءات، وتوفير الوقت والجهد، وتحسين جودة

الحياة. من خلال هذه الخدمات، يمكن للمواطنين الحصول على مجموعة واسعة من الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني وسريع، بدلاً من زيارة المكاتب الحكومية.حيث تتيح هذه الخدمات للمواطنين الوصول إلى الخدمات الحكومية في أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى الانتظار و تساهم في زيادة الشفافية والمساءلة في التعاملات الحكومية بهدف تعظيم الاستفادة التى تترجم بتعظيم الربح في من المؤكد أنها تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير خدمات حكومية فعالة وكفاءة.

**رابعًا: تعزيز القيمة الجمالية والتخطيطية للمحليات:**

القيمة الجمالية والتخطيطية للمحليات عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة لسكانها. فمن خلال تخطيط المدن بشكل مدروس وتطوير مساحاتها الخضراء وتراثها الثقافي، يمكننا خلق بيئات حضرية أكثر جاذبية وعيشًا.و يساهم التخطيط العمراني الجيد في توفير بيئة صحية وآمنة ومريحة لسكان المدن. حيث تجذب المدن الجميلة والمخططة بشكل جيد المستثمرين والشركات، مما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي. ويساعد التخطيط العمراني المستدام في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث ولا نغفل لون مهم من ألوان الاقتصاد وهو الاقتصاد البنفسجى الذي يتمثل في التخطيط العمراني على التراث الثقافي للمدن ويعزز الهوية المحلية.

**خامسًا: توزيع مخصصات المحليات المالية :**

**توزيع مخصصات المحليات المالية** هو عملية تقسيم الموارد المالية التي تخصصها الحكومات المركزية للوحدات الإدارية المحلية، بهدف تمكينها من تقديم الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية. تعتبر هذه العملية حجر الزاوية في تحقيق التنمية المحلية المتوازنة، حيث تساهم في تقليل الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة. ولكن ليس من الإيرادات العامة كالضرائب ولكن تتمثل مواردها في الضرائب المحلية وبنسبة محددة حتى لا تتأثر الخزانة العامة من قلة موارد الدولة و تمثل المحليات العمود الفقري لأي دولة، حيث أنها أقرب إلى المواطنين وتفهم احتياجاتهم بشكل أفضل. لذلك، فإن تمكين المحليات من تقديم الخدمات العامة وتنفيذ المشاريع التنموية يعد خطوة حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

ولكى يتم ذلك يجب أن تكون هناك آليات تتمثل أهمها في الآتي:

١- منح المحليات صلاحيات أكبر في جمع الإيرادات وتخصيص الموارد .

٢- توفير مصادر تمويل مستقرة للمحليات.

٣- منح المحليات صلاحيات اتخاذ القرار في مجالات مختلفة مثل التخطيط العمراني والخدمات الاجتماعية .

٤- تبسيط الإجراءات و إنشاء آليات للحوار بين المواطنين والإدارة المحلية لتلاشي أوجه القصور في تطبيق القرارات .

٥- تدريب العاملين في الإدارات المحلية على مهارات الإدارة والتخطيط.وأهمها التدريبات التكنولوجية

٦-توفير الدعم التقني والتكنولوجي للمحليات و تشجيع مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار.

**سادسًا: العائد الاقتصادى من تشريعات المحليات :**

تشكل تشريعات المحليات حجر الزاوية في التنمية المحلية المستدامة، حيث تساهم بشكل مباشر في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، وجذب الاستثمارات، وتعزيز النمو الاقتصادي. فهي توفر الإطار القانوني والتنظيمي الذي يسمح للمحليات بتنمية مواردها، وتقديم الخدمات للمواطنين، وتحفيز الاستثمار. يشمل العائد الاقتصادي من تشريعات المحليات مجموعة واسعة من الفوائد التي تعود على المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني، ومن أهمها: تمكين المحليات من استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بشكل أفضل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين مستوى المعيشة.و تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة المحلية، مما يقلل من الفساد ويزيد من ثقة المواطنين في مؤسساتهم. توفير الأراضي والمرافق اللازمة لإنشاء

المناطق الصناعية يجذب الاستثمارات ويخلق فرص عمل.و الاستثمار في البنية التحتية السياحية وتطوير المنتجات السياحية يجذب السياح ويزيد من الإيرادات. وفي كافة الأنشطة يتم تحصيل ضريبى كعائد من ارباح تلك الأنشطة التى توفرها المحليات بناء على التشريعات .

**سابعاً: تجارب بعض الدول في تنمية المحليات :**

تنمية المحليات هي عملية تهدف إلى تنمية القرى والمدن والمواقع المحلية من خلال تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين. تعمل على تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز الفرص العمل وتحقيق التوازن في توزيع الثروة والفرص بين المناطق المختلفة في البلاد.

**١- مصر :**

تعتبر مصر واحدة من الدول التي تولي اهتماما كبيرا في تنمية المحليات. منذ الاستقلال، كان للدولة الرغبة الواسعة في تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المحلي، لتحقيق توازن في توزيع الثروة والتنمية في جميع مناطق البلاد.

**سياسات تنمية المحليات في مصر (١) :**

إنجازات وزارة التنمية المحلية في نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدم برنامج "مشروعك" تمويا في الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ لنحو ٢٠٥,٤ آالف مشروع بإجمالي قروض بلغت ٢٦,٦ مليار جنيه، وفرت خاللها حوالي ١,٥ مليون فرصة عمل، بمتوسط فرص عمل مباشرة بلغت حوالي ٢٠,٩ ألف فرصة عمل، حيث نجح صندوق التنمية المحلية في تنفيذ أكثر من 28ألف مشروع بإجمالي استثمارات بلغ حوالي ٢٤٣ مليون جنيه، منها ٤٠,١ مليون جنيه مشاركة من المستفيدين، كما بلغ إجمالي عدد المشروعات التي نفذها الصندوق للمرأة ١٨,٣ ألف مشروع بنسبة 65,2%من المشروعات .وتستهدف مبادرة )شغلك في قريتك( إنشاء حوالي ٣٨٤ مجمعا صناعيا، وإقامة حوالي ٦٥٠ مشروعا متوسطا و٢٠٠٠ مشروع صغير ومتناهي الصغر، وتوفير ٢٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة .قام صندوق التنمية المحلية بتمويل ٤٦٤ مشروعً ا صغيرً ا ومتناهي الصغر حتى نهاية شهر مارس الماضي باستثمارات بلغت ٧,٧ ماليين جنيه، ليصبح إجمالي ما تم إقراضه منذ بداية العام المالي الحالي عدد ١٧٢٢ مشروعً ا باستثمارات بلغت ٢٩,٤ مليون جنيه، منها ١١٧٢

[١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء:مجلة برة الصندوق العدد الأول ،٢٠٢٣ ص١٤.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

مشروعً ا للمرأة المعيلة بنسبة ٦٨% من إجمالي المشروعات .تم تنفيذ ١١٣١ مشروعً ا بمحافظات الوجه القبلي باستثمارات ١٨مليون جنيه بنسبة ٦٢% من إجمالي االستثمارات التي نفذ بها صندوق التنمية المحلية مشروعات على مستوى جميع المحافظات خال العام المالي الحالي .احتلت محافظة أسوان صدارة المحافظات في عدد المشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية بعدد ٣٩٥ مشروعً ا باستثمارات ٦,٤ ماليين جنيه، ثم محافظة المنيا بعدد ٣٩٢ مشروعً ا باستثمارات 6,1 مليون جنيه، ثم المنوفية ١٤٣ مشروعً ا باستثمارات ٣,٣ ماليين جنيه، والدقهلية ١٠٩ مشروعات باستثمارات ١,٧ مليون جنيه، والوادي الجديد ٩٦ مشروعً ا باستثمارات ١,٢ مليون جنيه، وسوهاج ٧٨ مشروعا باستثمارات ١,٥مليون جنيه .يقوم صندوق التنمية المحلية بإعداد دراسات جدوى المشروعات مجانا ويوافق فورا على المشروعات التي تستفيد من الخامات المحلية المتاحة على المستوى المحلي، التي تراعي المعايير البيئية، والتي تتكامل مع مشروعات تنموية أخرى بالنطاق المحلي تنخفض فيها التكلفة االستثمارية لفرص العمل الواحدة، موضحا أن تكلفة إقراض المشروعات تبلغ ٦% سنويا وتنخفض إلى ٤% للمقترضين السابق حصولهم على قرض من الصندوق والتزموا بالسداد في المواعيد المحددة ويرغبون في الحصول على قرض جديد إلضافة طاقة إنتاجية جديدة،

وأيضا المتحررين من ألمية وذوي الهمم والقدرات الخاصة و تعتمد سياسات تنمية المحليات في مصر على العديد من العوامل الرئيسية والركائز الرئيسية، ومن بين أهمها.([1])

١-التشريعات والسياسات الحكومية المشجعة: تم إصدار العديد من القوانين والسياسات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المحلية وتوفير بيئة مشجعة للاستثمارات المحلية والأجنبية. هذه السياسات تأخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة لكل محافظة أو قرية وتعمل على تعزيز الاستدامة وحل المشكلات المحلية.

٢- تعزيز رأس المال البشري: تعتبر تطوير المهارات والقدرات البشرية للسكان المحليين أحد أهم عوامل نجاح تنمية المحليات. لذلك، تركز الحكومة المصرية على تقديم الدعم والتدريب للشباب والمرأة والفئات الضعيفة، وتشجيعهم على المشاركة في مشاريع التنمية المحلية.

٣- توفير البنية التحتية: يلعب البناء المستدام للبنية التحتية دورا حاسما في تنمية المحليات. ولذلك، تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية في المناطق المحلية من خلال تطوير الطرق والصرف الصحي والمرافق العامة. كما تسعى الحكومة أيضا إلى

[1] www.sis.gov.eg

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

توفير الخدمات الرقمية ومياه الشرب النقية وآليات النقل العام والتيار الكهربائي في المناطق النائية.

٤- الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة: تسعى الدولة المصرية إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة في المناطق المحلية. تعتبر الزراعة والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والصناعات اليدوية من بين القطاعات الحيوية التي تحظى بدعم حكومي كبير.

٥- التعاون والشراكات المحلية: تركز الحكومة المصرية على تعزيز التعاون والشراكات المحلية لتنمية المحليات. تتعاون الحكومة المركزية مع السلطات المحلية والشركاء الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية لتطوير مشاريع التنمية المحلية والتأكد من شمول جميع المجتمعات.

تواجه مصر تحديات عديدة في تنمية المحليات، مثل الفقر والبطالة وعدم التوزيع العادل للثروة والخدمات. ومع ذلك، تحققت العديد من النجاحات في هذا المجال على مر السنين.أحد أبرز النجاحات هو تحسين مستوى الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي. تم بناء مدارس ومراكز صحية ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي في الكثير من المناطق المحلية. كما تم تطوير

القطاعات الاقتصادية في المناطق المحلية، وخلق فرص عمل جديدة للشباب وتنشيط السياحة في بعض المناطق الريفية.

ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تحتاج إلى التركيز، مثل تعزيز الشراكات المحلية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المحليات، وتوسيع فرص التشغيل وتحسين البنية التحتية. يتطلب تحقيق التنمية المحلية المستدامة تعاونا قويا بين الحكومة والمجتمع المحلي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية و ,تجارب بعض الدول في تنمية المحليات نماذج قد تكون مفيدة للدول الأخرى التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي نعرض بعض هذه التجارب.

قرية الباهية واحدة من القرى المشهورة في منطقة الانتاج، حيث تعتبر المزارع والمنتجات الزراعية المشهورة جزءًا لا يتجزأ من تاريخ القرية وثقافتها. تقع القرية في منطقة ذات مناظر طبيعية ساحرة، تتميز بمناخ معتدل وتضاريس تسمح بزراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل. في هذا المقال، سنتعرف على مزيد من التفاصيل حول قرية الباهية وإنتاجاتها المشهورة.

أولاً يجب أن نذكر أن قرية الباهية لديها تاريخ قديم يعود لعدة قرون. فمنذ العصور القديمة، كانت القرية معروفة بزراعة الحبوب والأعشاب الطبية. تعود تلك الثقافة الزراعية القديمة إلى الحقبة الفرعونية حيث كانت الحكومة توجه الفلاحين

المحليين لزراعة محاصيل معينة لتلبية الاحتياجات الغذائية للعسكريين والمواطنين. من ثم تطورت الزراعة في القرية على مر العصور، وخلال العصور الوسطى كانت الباهية معروفة بزراعة المنتجات الزراعية داخل حدودها.

ازدهرت قرية الباهية في العصور الحديثة مع تطور وسائل النقل والتجارة. أصبحت المنتجات الزراعية من الباهية مشهورة ومرغوبة في الأسواق المحلية والخارجية. تتميز الباهية بالتربة الخصبة والمياه العذبة التي تتيح زراعة مجموعة متنوعة من المحاصيل مثل القمح والشعير والذرة والشوفان والبنجر والبصل والثوم والبطاطس والطماطم والفلفل والباذنجان والحبوب البقولية والفاصوليا. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الباهية مركزًا لإنتاج الفواكه مثل التفاح والبطيخ والمشمش والخوخ والعنب والمانجو والبابايا.

تشتهر القرية أيضًا بزراعة الأعشاب الطبية والنباتات العطرية. يتم استخدام هذه النباتات في صناعات مختلفة مثل صناعة الأدوية والعطور والمستحضرات الطبية ومنتجات العناية الشخصية. تُعتبر الباهية واحدة من أكبر المنتجين للكزبرة والنعناع والأرجان والزعتر والروزماري والبابونج والليمونجراس واللافندر والمريمية وغيرها.

من خلال إنتاجاتها الزراعية، أصبحت الباهية واحدة من أبرز المناطق الزراعية في المنطقة. يتمتع المزارعون في الباهية بمهارة فائقة في زراعة المحاصيل والاهتمام بجودتها. يعتنون بالتربة ويستخدمون التقنيات الزراعية المتطورة للحصول على منتجات ذات جودة عالية. إن الانتاج الزراعي الغزير في الباهية له تأثير إيجابي على اقتصاد القرية. فهو يوفر فرص العمل للعديد من السكان المحليين، كما يدعم القطاع الصناعي والزراعي ويعزز الاستدامة الاقتصادية للمنطقة بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الإنتاج الزراعي من تواجد السياح في القرية، حيث يأتون للاستمتاع بالبيئة الطبيعية الخلابة وشراء المنتجات الزراعية المحلية.

لا يمكننا إغفال الجوانب الثقافية والتراثية للباهية. فعلى مر العصور، تطورت الثقافة الزراعية في القرية وأصبحت جزءًا هامًا من حياة السكان المحليين. تعكس التقاليد والعادات الزراعية التي يمارسها الفلاحون في الباهية التراث الزراعي الغني الذي يعتز به السكان المحليين. وتقام العديد من المهرجانات والاحتفالات المتعلقة بالزراعة والإنتاج في الباهية للاحتفال بموسم الحصاد وتكريم جهود الفلاحين. اليابان: تُعد اليابان من أفضل الأمثلة على تنمية المحليات، حيث تم تنفيذ سياسات تهدف إلى تشجيع وتطوير الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة. تمثل هذه الصناعات الجزء الأساسي من اقتصاد اليابان، وتعتمد على توفير فرص العمل

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

وتعزيز التجارة المحلية. كما تهدف السياسات إلى توجيه الاستثمارات وتوفير دعم مالي وتقديم تدريب وتطوير لأصحاب الأعمال الصغيرة وريادة الأعمال. تعتبر اليابان واحدة من الدول القليلة التي تمتلك تاريخاً طويلاً في تنمية المحليات ودعمها. إن نجاح اليابان في هذا المجال يعود إلى العديد من العوامل التي اجتمعت فيها بطرق فريدة ومتميزة. تعتبر هذه التجربة قدوة للعديد من الدول الأخرى التي تسعى لتطوير مجتمعاتها المحلية وتحسين نوعية حياة مواطنيها.

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تواجهها اليابان، كان من الضروري تنمية المحليات وتعزيز قدراتها في توفير الخدمات للمواطنين وتنمية الاقتصاد المحلي. تبنت اليابان نهجاً شاملاً لتعزيز التنمية المحلية يعتمد على الاستفادة من الموارد المحلية وتطوير قدرات السكان المحليين وتوجيه الاستثمارات بشكل مناسب.

من أبرز نجاحات اليابان في تنمية المحليات هو تطوير نظام الحكم المحلي الذي يتمتع بالمرونة والقدرة على اتخاذ القرارات المحلية. تتيح اليابان للمحليات إدارة شؤونها الخاصة بناءً على احتياجاتها الفردية ومتطلبات سكانها. بالإضافة إلى ذلك، تشجع اليابان المحليات على اتصال مستمر مع الجهات المركزية لتبادل الخبرات وتقاسم المعرفة.

تعتمد المحليات في اليابان على استثمار الموارد المحلية وتطويرها بشكل استراتيجي. على سبيل المثال، تدعم الحكومة اليابانية تشكيل جمعيات تعاونية محلية تهدف إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة. كما تشجع الحكومة اليابانية على تنمية الصناعات التقليدية وتعزيز التجارة المحلية لتعظيم الاحتمالات لتحقيق التنمية المستدامة.

تعتبر الابتكارات التكنولوجية واحدة من العوامل الأساسية التي ساهمت في نجاح تجربة اليابان في تنمية المحليات. انتشرت في اليابان العديد من المدن الذكية (المدن الذكية) التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين جودة الحياة وتقديم الخدمات الذكية للمواطنين. كما تعتبر الابتكارات التكنولوجية مجالاً رئيسياً لتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز التنمية المحلية في اليابان.

ومع ذلك، تواجه تجربة اليابان في تنمية المحليات العديد من التحديات التي يجب معالجتها بجدية. يأتي أحد هذه التحديات في صورة التجاوز المناطقي الذي يعاني منه البعض من المناطق الريفية والمناطق النائية في اليابان. تراكمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق، مما أدى إلى تدني مؤشرات التنمية وزيادة الهجرة إلى المدن الكبرى. يجب التركيز على مواجهة هذا التحدي وتطوير استراتيجيات ملائمة لتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء اليابان.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

بالإضافة إلى ذلك، يواجه تجربة اليابان في تنمية المحليات تحديات فيما يتعلق بتغير التوجهات الديمغرافية في المجتمع الياباني. تعاني اليابان من قضية زيادة استدانتها في شراء العقارات وتأثر كبار السن أكثر من غيرهم. يجب وضع استراتيجيات لتعزيز توافر الإسكان المعتدل السعر وتوفير الخدمات الاجتماعية لتلبية احتياجات المجتمع بأكمله([1]).

**٢-ألمانيا:**

تعتبر تجربة ألمانيا في تنمية المحليات واحدة من النماذج الناجحة في هذا المجال على مستوى العالم. تأتي هذه التجربة نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الألمانية في تطوير التنمية المحلية ودعم البنية التحتية للمناطق الريفية والزراعية([2]).

تعاني العديد من المناطق في ألمانيا من مشكلة تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى البطالة، وهذا يعود جزئياً إلى تراجع الاستثمار في هذه المناطق. لذلك

[1] د. احمد جمال زيدان: اتفاق التمويل العقاري بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق.٨٧.

[2] COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT: 2023 Country Report – Germany, Institutional Paper 229, EUROPEAN ECONOMY,2023.p.66.

قررت الحكومة الألمانية الاهتمام بتطوير هذه المناطق وتعزيز اقتصادها وجذب الاستثمارات.([1])

أحد أهم الأدوات التي تستخدمها ألمانيا في تنمية المحليات هي تشجيع الشراكات العامة والخاصة. حيث تعمل الحكومة الألمانية على إنشاء اتفاقيات شراكة مع الشركات الكبرى لتمويل المشاريع التنموية في المناطق النائية والريفية. هذه الشراكات تقدم فرص عمل جديدة وتطوير للبنية التحتية وتعزز الاستثمارات المحلية([2]).

بالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة الألمانية تأسيس المؤسسات المحلية والجمعيات والمبادرات التنموية، حيث تقدم الدعم المالي والتقني لهذه المؤسسات لتنفيذ مشاريع التنمية المحلية. وتقوم بتدريب وتأهيل الكوادر المحلية وتحفزها على المشاركة الفعالة في عملية التنمية.

تُعتبر الزراعة من قطاعات الشراكة الرئيسية في تجربة ألمانيا في تنمية المحليات، حيث تشجع الحكومة الألمانية المزارعين على زراعة المحاصيل

1 Thomas Döring, Birgit Aigner-Walder: Economic Activities of German Local Authorities – Critical Notes from a Public Finance Perspective, Central European Public Administration Review , April 2014,p.11.

2 SABINE WECK: Local Economic Development in Area-based Urban Regeneration in Germany, Local Economy,2009,p530.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

الاستراتيجية والتي توفر فرص عمل كبيرة للمجتمع المحلي. كما تدعم الحكومة الألمانية نقل التكنولوجيا الحديثة للزراعة وتطوير البنية التحتية الزراعية. واحدة من أهم السياسات التي تعتمدها الحكومة الألمانية في تنمية المحليات هي التركيز على استدامة البيئة والطاقة. حيث تدعم الحكومة الألمانية استخدام الطاقة المتجددة وتعزز الاستثمارات في هذا المجال. كما تشجع على توفير الطاقة وتشجع الجمعيات المحلية على تبني مشاريع الطاقة المتجددة.

تقدم الحكومة الألمانية مكافآت وحوافز مالية للمستثمرين الذين يستثمرون في المناطق النائية والريفية لتشجيعهم على التوسع في هذه المناطق. وتوفر الحكومة الدعم الفني والقروض الميسرة والضمانات للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في هذه المناطق.

تعتبر تجربة ألمانيا في تنمية المحليات نموذجا مثاليا للدول الأخرى التي تعاني من مشاكل التخلف الاقتصادي وارتفاع البطالة. إذ تعزز هذه التجربة أهمية إشراك المجتمع المحلي وتمكينه من المساهمة في عملية التنمية المستدامة. تهدف ألمانيا إلى تحقيق توازن اقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية من خلال تنمية المحليات. تعمل الحكومة الألمانية على تعزيز البنية التحتية الريفية وتقديم الدعم

للشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية. كما تُشجع السياحة المحلية وتُعزز قدرة المناطق الريفية على تطوير الصناعات الجديدة([1]).

**٣- الهند:**

تعد تجربة الهند في تنمية المحليات من بين أكثر التجارب نجاحاً وترقباً في العالم، حيث تركزت هذه التجربة على تمكين القرى والمجتمعات المحلية من أخذ القرارات المستقلة وتطوير قدراتها الذاتية في مجالات الاقتصاد والبنية التحتية والتعليم والصحة وغيرها. يعود نجاح هذه التجربة إلى الاهتمام الحكومي وإدماج السياسات الفاعّلة في إرساء أسس التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

تنطلق فكرة تنمية المحليات في الهند من قناعة الحكومة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق إلا عند مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار وتنفيذه. واعتمدت الحكومة إستراتيجية الاعتماد على الشبكات المحلية والمجتمعية لتفعيل الشراكة المجتمعية وتطوير القدرات والمهارات وصولاً إلى تنفيذ السياسات والبرامج المحلية.

تضم تجربة تنمية المحليات في الهند العديد من المبادرات والبرامج الحكومية والمشاريع التي تنفذ في العديد من القرى والمدن على مستوى البلاد. من بين هذه

1 Jens Boysen-Hogrefe: German Economy in Summer 2023: Crawling out of the crisis, Kiel Institute Economic Outlook, Nr. 104 ,2023,p.22.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

المبـادرات: "القـرى النموذجيـة"، و"التنميـة المتكاملـة للقـرى"، و"الحكومـة الذكيـة"، و"التوطين الرقمـي"، و"مهـارات وتشـغيل الشـباب"، و"البنيـة التحتيـة الريفيـة"، و"التعليم الريفـي"، و"الصـحة القرويـة"، و"التنميـة المستدامة للغابـات"، و"السياحة المحليـة". كل هذه المبادرات تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية وتوفر لها الدعم الـــــــــــــلازم لتحقيـــــــــــــق التنميـــــــــــــة المســـــــــــــتدامة.

واحدة من أبرز المبادرات التي نجحت في تعزيز التنمية على المستوى المحلي هي "التنميـة المسـتدامة للقرى". تقوم هـذه المبـادرة علـى تعزيـز القـدرات المحليـة وتهيئـة التكنولوجيـا والمـوارد اللازمـة لتحقيـق التنميـة المحليـة. تشـمل البـرامج الرئيسـية لهـذه المبادرة تحسين المياه الصالحة للشرب وإدارة المخلفات وإرساء البنية التحتية وتحسين الرعايـة الصـحية وتمكـين المـرأة وزيـادة مسـاهمة الشـباب فـي صـناعة المجتمعـات المحلية. علاوة على ذلك، فإن الحكومة الهندية تعزّز التمويل المحلي وتتيح المزيد من الفرص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقوم بتنفيذ برامج التوعية والتدريب لرفع مستوى وعي المجتمعات المحلية وزيادة فرص العمل([1]).

1 s. Mahendra Dev, Rajeswari Sengupta: The Indian economy in the post-pandemic world: Opportunities and Challenges, Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai,2023,p.22.

بوجه عام، تستند تجربة الهند في تنمية المحليات إلى الشبكات المحلية والشراكات المجتمعية والحوكمة المشتركة وتعزيز الثقة المتبادلة. يعتبر القادة المحليون ومجالس القرى والبلديات دوراً أساسياً في صنع وتنفيذ السياسات المحلية. كما أن السلطات المحلية تتعاون مع الحكومة الوطنية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لضمان تنفيذ السياسات والبرامج وتحقيق نتائج إيجابية. ومن الجوانب التي ساهمت في نجاح تجربة الهند في تنمية المحليات هو الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار. فقد اعتمدت الحكومة الهندية بشكل واسع على استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ البرامج والمشاريع المحلية،([1]) حيث يتم جمع وتحليل البيانات التي تتيح فهم أفضل لاحتياجات المجتمعات المحلية وتوجيه السياسات والمشاريع بناءً على ذلك. كما تتوفر العديد من التطبيقات الرقمية التي تساعد في تسهيل التواصل والتفاعل بين الحكومة والمواطنين وتوفير الخدمات العامة بشكل أفضل([2]). تسعى الهند إلى تنمية المحليات كجزء من استراتيجية تنمية القرى الهندية.

1) Panchanan Das ،Pradip Kumar Biswas: Indian Economy: Reforms and Development Essays in Honor of Manoj Kumar Sanyal, Springer Nature Singapore,2019,p.22.

32)Anurag N. Banerjee amd others : Changing the Indian Economy Renewal, Reform and Revival, Elsevier,2018,p.23.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

تهدف الحكومة الهندية إلى تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي. كما تدعم الحكومة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقدم التمويل والتدريب لأصحاب الأعمال الصغيرة([1]).

**٤-البرازيل:**

تعتبر البرازيل واحدة من الدول النامية الكبرى في أمريكا الجنوبية، وتمتلك طاقة اقتصادية هائلة، إلا أنها تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. لذا، قامت البرازيل بتنفيذ عدة استراتيجيات وبرامج لتنمية المحليات بهدف تعزيز النمو الشامل والمستدام في جميع أنحاء البلاد([2]). في هذا المقال، سأستعرض تجربة البرازيل في تنمية المحليات والجهود التي قامت بها الحكومة لتحقيق هذا الهدف.

قبل أن نناقش تجربة البرازيل في تنمية المحليات، يجب أن نفهم ماذا نعني بمصطلح المحلية. تشير المصطلحات المحلية إلى المناطق الصغيرة داخل البلد، مثل البلديات والأحياء والمجتمعات الصغيرة. تعتمد تنمية المحليات على تفعيل قدرات

1 ) Rohit Majumdar: Concise History of Indian Economy, Taylor & Francis ,2023,p.44.

2 ) Philip Arestis and others : The Brazilian Economy Since the Great Financial Crisis of 2007/2008, Springer International Publishing,2017,p.18.

السكان المحليين وتطوير الموارد المحلية وزيادة فرص العمل وتقديم خدمات عامة فعالة وتعزيز التعاون المحلي والتماسك الاجتماعي.([1])

من أجل تحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة، قامت البرازيل بتبني نهج متكامل يعتمد على الدور النشط للحكومة المحلية والمشاركة المدنية والشراكة بين القطاعين العام والخاص. ففي الواقع، أدركت الحكومة البرازيلية أن الحلول المركزية غير فعالة وأن التحديات المحلية تختلف من منطقة لأخرى، لذا يجب أن تكون هناك استراتيجيات ملائمة لكل منطقة.

واحدة من أهم البرامج التي تم تنفيذها في البرازيل لتسهيل تنمية المحليات هي برنامج "بلدية الحضارة"، والذي تم إطلاقه في عام٢٠٠١. يهدف هذا البرنامج إلى تحسين الجودة المعيشية للسكان في المجتمعات الفقيرة وتطوير البلديات من خلال تقديم خدمات أساسية مثل الصرف الصحي والتعليم والرعاية الصحية.

تعتمد نجاح "بلدية الحضارة" على تعاون الحكومة المحلية والمجتمع المحلي والشركاء الآخرين. يتم تحديد الأولويات وتنفيذ المشاريع المحلية بناءً على احتياجات السكان والمورد المتاح. علاوة على ذلك، يتم تقديم التدريب والمعلومات للسكان المحليين لتمكينهم من المشاركة في العملية التنموية.

1 Elias C. Grivoyannis: International Integration of the Brazilian Economy, Palgrave Macmillan US,2019,p.30

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

واحدة من النتائج الواضحة لبرنامج "بلدية الحضارة" هي تحسين جودة الحياة للسكان المحليين. فقد تم توفير الصرف الصحي الأساسي للعديد من الأحياء الفقيرة وتم توفير فرص للتعليم والرعاية الصحية المناسبة. بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف الشباب المحلي وتمكينهم من المشاركة في النمو الاقتصادي من خلال إنشاء فرص عمل محلية([1]).

بالإضافة إلى برنامج "بلدية الحضارة"، قامت البرازيل بتنفيذ العديد من البرامج والسياسات الأخرى لتنمية المحليات. على سبيل المثال، قامت بتعزيز التعليم المهني والتدريب في المجتمعات النائية لزيادة فرص العمل وتعزيز الاندماج المجتمعي. كما قامت بتنفيذ برنامج تعليم الكبار للأشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم الأساسي وتمكينهم من المشاركة الفعلية في المجتمع.

علاوة على ذلك، استخدمت البرازيل الابتكار والتكنولوجيا لتسهيل تنمية المحليات. على سبيل المثال، طورت تطبيقات هاتف ذكي لتوفير خدمات حكومية مثل التسجيل المدني وتقديم الشكاوى والمعاملات المالية. هذا التطور يسهم في تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية وتوفير الوقت والجهد. بالنظر إلى التحديات التي تواجه البرازيل في تنمية المحليات، فإن هناك خطة

1 ) Pedro Chadarevian: The Political Economy of Lula's Brazil, Taylor & Francis,2018,p.151.

استراتيجية واضحة للتغلب على هذه التحديات. من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنمية قدرات الاقتصاد المحلي وتشجيع المشاركة المدنية، يمكن للبرازيل تحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة. على الرغم من التحديات التي لا تزال تواجه البرازيل في تنمية المحليات، إلا أن البلد يحقق تقدما ملحوظا في هذا المجال. فقد تم توفير خدمات أساسية للمجتمعات الفقيرة وتم توظيف الشباب المحلي وتمكينهم من المشاركة الفعلية. علاوة على ذلك، تم توسيع نطاق المشاركة المدنية وتحفيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا لتنمية المحليات. تُعد البرازيل نموذجًا لتنمية المحليات على المستوى اللاتيني. تهدف السياسات إلى تنمية القرى والمدن بما في ذلك تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم التمويلي. كما تهدف السياسات إلى تشجيع الابتكار وتوفير فرص العمل وتحسين البنية التحتية([1]).

**٥-كوريا الجنوبية:**

تعتبر كوريا الجنوبية واحدة من الدول الناجحة في تحقيق التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة، بدءًا من الاقتصاد وصولاً إلى التعليم والصحة والبيئة وغيرها من المجالات. تأسست كوريا الجنوبية كدولة ناشئة بعد الحرب الكورية في

1 ) Eduardo Gonçalves Gresse: Non-State Actors and Sustainable Development in Brazil, Taylor & Francis ,2022,p.203.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

عام١٩٥٠، وتمكنت في غضون سنوات قليلة من تحقيق نمو اقتصادي متسارع وتطور شامل ومستدام. واحدة من المكونات الرئيسية التي ساهمت في هذا النجاح هو تركيز الحكومة الكورية الجنوبية على تنمية المحليات(١).

تعتبر تنمية المحليات أحد أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الدول. فهي تعنى بتنمية مناطق الدولة الصغيرة أو القروية وغيرها من المناطق التي لديها مشكلات تنموية واضحة. تهدف تنمية المحليات إلى تحسين جودة الحياة للسكان في هذه المناطق من خلال تقليل الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة وتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية والبنى التحتية الضرورية.

تعتبر تجربة كوريا الجنوبية في تنمية المحليات نموذجًا يحتذى به في العالم، حيث تم تطبيق استراتيجية شاملة ومنهجية لتحقيق التنمية المحلية في البلاد. واحدة من المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي دعم الحكومة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية والريفية.

حيث قامت الحكومة الكورية الجنوبية بتوفير الدعم المالي والفني للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية والريفية من خلال توفير قروض

1 ) You-il Lee ،Richard Lee: The Korean Economy, Taylor & Francis,2019,p.74.

ميسرة ومنح مادية. تعمل هذه المشاريع على توفير فرص العمل للسكان المحليين وتعزيز الاقتصاد المحلي، بالإضافة إلى تحسين حياة السكان في هذه الأماكن([1]).

وقد ساهمت هذه الاستراتيجية بشكل كبير في تنمية المحليات في كوريا الجنوبية، حيث تحولت العديد من المناطق النائية والريفية إلى مناطق مزدهرة. وقد تم تنفيذ عدة مشاريع ناجحة في مجالات مختلفة مثل الزراعة والصناعة والسياحة والتجارة والخدمات.

على سبيل المثال، تم تطبيق برنامج "المناطق الحرة" في كوريا الجنوبية، والذي يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصناعات المحلية في المناطق المحرومة. توفر هذه المناطق حوافز مالية وضريبية وتسهيلات أخرى للشركات التي ترغب في الاستثمار في تلك المناطق، مما يؤدي إلى إحداث توازن فيما بين الأقاليم وتوفير فرص العمل لسكان هذه المناطق.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتعزيز البنى التحتية في المناطق النائية بما في ذلك تطوير الطرق والتكنولوجيا وتوفير الخدمات الأساسية. وبفضل هذه الجهود، تم تحسين وصول السكان للتعليم والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، مما ساهم في تعزيز جودة الحياة في تلك المناطق.

1 ) Hwi-ch'ang Mun ،Hwy-Chang Moon: The Strategy for Korea's Economic Success, Oxford University Press,2016,p.266.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

يجب أن نعترف بأن تجربة كوريا الجنوبية في تنمية المحليات ليست خالية من التحديات والصعوبات. فقد واجهت الحكومة العديد من المشاكل معالجتها مثل الهجرة من القرى إلى المدن وتراجع الصناعة التقليدية في المناطق الريفية. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة والاستراتيجيات المتبعة من قبل الحكومة الكورية الجنوبية قد ساعدت على تحقيق نتائج ملموسة في تنمية المحليات.

تُعد كوريا الجنوبية من أبرز الأمثلة في تنمية المحليات، حيث تحققت تقدم ملحوظ في السنوات الأخيرة بفضل استراتيجية قوية لتعزيز الاقتصاد المحلي. تعتمد السياسات على تطوير الصناعات الابتكارية ودعم الشركات الناشئة وتقديم الدعم التمويلي لها. كما تركز البلاد على تنمية السياحة المحلية وتعزيز الثقافة والتراث في المناطق المحلية.

تنمية المحليات هي جزء أساسي من استراتيجيات التنمية المستدامة في الدول المختلفة. تتباين تجارب الدول في هذا الصدد وفقًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية. ومع ذلك، تظهر هذه النماذج أهمية توفير الدعم والموارد اللازمة للمحليات وتعزيز الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة وتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية بشكل فعال.

**النتائج:**

بعد إجراء بحث شامل حول العلاقة بين تطوير المرافق العامة المحلية وجذب الاستثمارات، يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الهامة التي تؤكد على أهمية البنية التحتية المتطورة في تحفيز النمو الاقتصادي.

١. العلاقة الإيجابية :أظهرت غالبية الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين جودة المرافق العامة وحجم الاستثمارات. فالمستثمرون يميلون إلى اختيار المناطق التي تتمتع ببنية تحتية متطورة وخدمات عالية الجودة.

٢. تأثير المرافق على التكاليف :تؤثر المرافق العامة بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع. فالبنية التحتية الجيدة تساعد على تقليل هذه التكاليف، مما يزيد من جاذبية المنطقة للاستثمار.

٣. دور المرافق في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة :تلعب المرافق العامة دوراً حاسماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالشركات متعددة الجنسيات تبحث عن مناطق تتمتع ببنية تحتية قوية وبيئة استثمارية مستقرة.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

٤. تأثير المرافق على النمو الاقتصادي :يساهم تطوير المرافق العامة في زيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، مما يدفع عجلة النمو الاقتصادي.

٥. العوامل المؤثرة :بالإضافة إلى جودة البنية التحتية، هناك عوامل أخرى تؤثر على جذب الاستثمارات، مثل :

- السياسات الحكومية :توفر الحوافز الاستثمارية، تبسيط الإجراءات، وتوفير بيئة أعمال جاذبة.
- الاستقرار السياسي :يعتبر الاستقرار السياسي عاملاً أساسياً لجذب الاستثمارات طويلة الأجل.
- الكوادر البشرية المؤهلة :وجود القوى العاملة المدربة والمؤهلة يساهم في جذب الشركات التي تتطلب مهارات عالية.
- القرب من الأسواق :القرب من الأسواق المحلية والإقليمية يزيد من جاذبية المنطقة للاستثمار.

**التوصيات:**

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية :يجب تخصيص ميزانيات كافية لتطوير البنية التحتية في جميع القطاعات، مثل الطرق، والمواصلات، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة.
- تبسيط الإجراءات :يجب تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة للمشاريع الاستثمارية.
- توفير الحوافز الاستثمارية :يجب تقديم حوافز استثمارية للمستثمرين، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص :يجب تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية.
- التخطيط الاستراتيجي :يجب وضع خطط استراتيجية شاملة لتطوير البنية التحتية تتناسب مع احتياجات المنطقة وأهدافها التنموية.
- التسويق الاستثماري :يجب الترويج للمنطقة كوجهة استثمارية جاذبة.
- زيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية.

## ٤- تطوير المرافق العامة المحلية لدعم المشروعات الاستثمارية

- تبسيط الإجراءات البيروقراطية وتسهيل الحصول على التراخيص.
- توفير حوافز استثمارية للمستثمرين.
- تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص في تنفيذ مشاريع البنية التحتية.

**المراجع :**

**اولاً: باللغة العربية :**


- د. احمد جمال زيدان: اتفاق التمويل العقاري بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣.
- د. مدحت نافع ،د.محمود محيى الدين: تحولات الاقتصاد العالمي :تحدياتى وفرص التنمية المستدامة ،دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع ،٢٠٢٥.
- د. أحمد إبراهيم سماحة: حاضنات الأعمال ودورها في التنمية، دار النهضة العربية ،٢٠٢١.
- د. رشدي ابراهيم السيد ابوكريمة: علم المالية العامة ،دار النهضة العربية ،٢٠٢٣..
- د.احمد طه ابراهيم الشعار: اعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصري ودوره في النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣.
- د.احمد ماهر رفاعي : الحماية القانونية للتصميمات الصناعية دراسة مقارنة بين القانون المصري والقانونين الأمريكي والاوربي،دار النهضة العربية ،٢٠٢٤.

- د.اشرف حسين عطوة: نظامم الإارة المحلية بين اسلوبي التنظيم الإداري ،المجلة القانونية ،٢٠١٧.
- د.بديعة لشهب :اخلاقيات الاقتصاد في ظل العولمة ،مجلة السلم ،منتدى ابو ظبى للسلم ،٢٠٢٢.
- د.خيري محمد شعبان الحارثي : الوجيز في نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص،دار النهضة العربية ،٢٠٢٥.
- د.راوية عبدالقادر عويس : المشروعات الصغيرة وأثرها في التنميةالاقتصادية – مصر نموذجا ،المجلة العلمية للدراسات البيئية ،العدد الاول ٢٠١٦.
- د.سالي سمير فهمي عبد المسيح: نظرية الأسواق ودور الدولة في اقتصاد السوق،دار النهضة العربية ،٢٠٢٠.
- د.سعيد عثمان :اقتصاديات الخدمات والمرافق العامة ،دار فاروس ،٢٠٢٣.
- د.سوزى عدلى ناشد :استدامة الموارد الطبيعية من خلال الاقتصاد الدائري،دار مطوعاتالجامعة ،٢٠٢٤.
- د.عبد الفتاح محمد عبد الفتاح : انظمة الاستثمار في مصر،دار النهضة العربية ،٢٠٢٢.

- د.عبدالسلام محمد رائد : التنمية الاقتصادية اللامركزية للمحليات في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠،مجلة روح القوانين ،كلية الحقوق جامعة طنطا ،عدد٨٢ ،ج١ اكتوبر ٢٠١٩.
- د.كامل الشنديدي: الاطر التنظيمية والتعاقدية لمشاركة راس المال المخاطر وراس المال الخاص، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣.
- د.محمد راشد الفندي: الحماية القانونية للاستثمار الاجنبي في القانون الكويتي وتسوية المنازعات الناشئة عنها، دار النهضة العربية ،٢٠٢٣.
- د.محمد عبدالحميد جفلان : التنظيم القانوني لحماية البيئة من التلوث دراسة تحليلية تاصيلية،دار النهضة العربية ،٢٠٢٥.
- د.وسام مجدى عطية:الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، دار مطبوعات الجامعة .٢٠٢٤.

**ثانيًا: باللغة الأجنبية :**

- Anurag N. Banerjee amd others : Changing the Indian Economy Renewal, Reform and Revival, Elsevier,2018.
- COMMISSION STAFF WORKING DOCUMENT: 2023 Country Report – Germany, Institutional Paper 229, EUROPEAN ECONOMY,2023.

- Eduardo Gonçalves Gresse: Non-State Actors and Sustainable Development in Brazil, Taylor & Francis ,2022.
- Elias C. Grivoyannis: International Integration of the Brazilian Economy, Palgrave Macmillan US,2019.
- Hwi-ch‘ang Mun ،Hwy-Chang Moon: The Strategy for Korea's Economic Success, Oxford University Press,2016.
- Jens Boysen-Hogrefe: German Economy in Summer 2023: Crawling out of the crisis, Kiel Institute Economic Outlook, Nr. 104 ,2023.
- Panchanan Das ،Pradip Kumar Biswas: Indian Economy: Reforms and Development Essays in Honor of Manoj Kumar Sanyal, Springer Nature Singapore,2019.
- Pedro Chadarevian: The Political Economy of Lula’s Brazil, Taylor & Francis,2018.
- Philip Arestis and others : The Brazilian Economy Since the Great Financial Crisis of 2007/2008, Springer International Publishing,2017.
- Rohit Majumdar: Concise History of Indian Economy, Taylor & Francis ,2023.
- s. Mahendra Dev, Rajeswari Sengupta: The Indian economy in the post-pandemic world: Opportunities and

Challenges, Indira Gandhi Institute of Development Research, Mumbai,2023.

- SABINE WECK: Local Economic Development in Area-based Urban Regeneration in Germany, Local Economy,2009.
- Thomas Döring, Birgit Aigner-Walder: Economic Activities of German Local Authorities – Critical Notes from a Public Finance Perspective, Central European Public Administration Review , April 2014.
- Timothy Cadman, Tapan Sarker: Sustainable Development and Finance, DE Gruyter,2022.
- You-il Lee ،Richard Lee: The Korean Economy, Taylor & Francis,2019.

**ثالثًا: المراجع الإلكترونية :**

- www.presidency.eg
- www.imf.org
- www.ifc.org
- www.sis.gov.eg
- www.mped.gov.eg
- www.investinegypt.gov.eg
- www.mld.gov.eg